

ممارسات مديري المدارس في تطبيق التعليم الريادي كمدخل للتحويل نحو مجتمع المعرفة

" دراسة تطبيقية على التعليم ما بعد الأساسي بسلطنة عمان "

إعداد

أ.د. ووجيهة ثابت العاني

د. عزام عبد النبي أحمد

أستاذ أصول التربية

أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المساعد

كلية التربية - جامعة السلطان قابوس

كلية التربية - جامعة السلطان قابوس

وجامعة بني سويف

المخلص:

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن ممارسات مديري مدارس التعليم ما بعد الأساسي لتطبيق التعليم الريادي كمدخل للتحويل نحو مجتمع المعرفة بسلطنة عمان. ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وذلك بإعداد استبانة تتضمن ممارسات التعليم الريادي في أربعة مجالات رئيسية ترتبط بمجتمع المعرفة ومتمثلة في إنتاج، ونشر، وتخزين، وحفظ المعرفة وتطبيقها. وقد تم تطبيق أداة الدراسة بعد التحقق من قيمة ثباتها لكرونباخ-ألفا والتي بلغت (0.987) على مستوى الأداة ككل أما عينة الدراسة فقد بلغت (306) فردًا والتي تكونت من معلمين، ومديري المدارس، ومساعدتهم، من مدارس التعليم ما بعد الأساسي الحكومية في جميع محافظات السلطنة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة تكاملية بين التعليم الريادي ومجتمع المعرفة؛ إذ أن هناك قواسم مشتركة بينهما، حيث إن التوجه نحو تفعيل التعليم الريادي في المجتمع يساهم وبشكل كبير في تهيئة أفراد المجتمع؛ للقيام بمشاريع استثمارية، وتوظيف الإمكانات التي بدورها سوف تساهم في إنتاج أفكار معرفية جديدة تخدم اقتصاد المعرفة، كما أظهرت نتائج جزء التطبيق الميداني للدراسة أن أعلى متوسط حسابي سُجل لممارسات مديري المدارس في محور التعليم الريادي وتخزين المعرفة وحفظها، والذي بلغ (3.67)، في حين سجل أقل متوسط حسابي لصالح

محور إنتاج المعرفة حيث بلغ (3.40)، كما تشير النتائج إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير النوع لصالح الإناث، و متغير الوظيفة لصالح مديري المدارس ومساعدتهم، وفي ضوء نتائج الدراسة قُدمت مجموعة من الآليات والإجراءات المقترحة لتطبيق التعليم الريادي للتحول نحو مجتمع المعرفة.

الكلمات المفتاحية: التعليم الريادي، مجتمع المعرفة، التعليم ما بعد الأساسي

***The Practices of School Principals in Implementing
Entrepreneurship Education in the transition towards
An Empirical Study on Post-Basic " knowledge society
Education in the Sultanate of Oman***

Dr. Azzam Abdul Nabi Ahmed

Prof. Wajeha Al-Ani

Abstract:

The present study aimed at uncovering the practices of principals of post-primary education schools to implement Entrepreneurship education as an input to the transformation towards the knowledge society in Oman, To achieve the objective of the study a descriptive approach was used and a questionnaire was designed that included four domains related to knowledge based society: knowledge production, knowledge dissemination, knowledge Preservation and knowledge application. The reliability of the study tool was tested and Alpha-Cronbach value was (0.987). The total sample of the study was (306), including school administrators, their assistants and teachers in public Omani schools. The results of the study showed that there is Integrative relationship between entrepreneur education and the requirements of the knowledge-based society. That is because moving towards activating the entrepreneurship education in the society contributes greatly to preparing individuals to carry out investment projects and available resources which in turn will contribute to the development of new ideas leading to the knowledge based economy.

The results of the survey part of the study showed that the highest mean of the response was related to knowledge reservation (3.67), while the lowest mean value is for the knowledge production (3.40). In the light of the study results, a set of recommendations and suggestions were proposed.

Keywords: *Entrepreneurship Education, knowledge society, Public Schools*

ممارسات مديري المدارس في تطبيق التعليم الريادي كمدخل للتحويل نحو مجتمع المعرفة

" دراسة تطبيقية على التعليم ما بعد الأساسي بسلطنة عمان "

إعداد

أ.د. ووجيهة ثابت العاني

د. عزام عبد النبي أحمد

أستاذ أصول التربية
كلية التربية- جامعة السلطان قابوس

أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المساعد
كلية التربية- جامعة السلطان قابوس
وجامعة بني سويف

مقدمة

شهدت العقود الأخيرة نقلة معرفية كبيرة كمًا ونوعًا، كما تطورت طرق التعامل معها من خلال التكنولوجيا الرقمية التي تسمح بتخزينها، ومعالجتها، وتبادلها بسهولة، وتتيح نقلها ونشرها على نطاق واسع بسرعة وفاعلية، مما جعل المعرفة والقدرة على امتلاكها وتوظيفها المقياس الحقيقي لتقدم المجتمعات ودليل قوتها، مما أدى إلى ظهور بعض المصطلحات التي تعكس تلك التوجهات مثل مجتمع المعلومات، وثورة المعلومات، واقتصاد المعرفة، ومجتمع المعرفة.

ويتميز مجتمع المعرفة بارتفاع معدلات الكثافة المعرفية، والتسارع في إنتاجها واستحدثاته لمنهجيات علمية جديدة لحل المشكلات، والتعامل مع الظواهر المختلفة، وأن تركيبة الموارد البشرية ستشهد تحولاً نوعياً في مختلف منظمات المجتمع المعاصر، حيث ستظهر فئات من العاملين ذوي المعرفة يتمتعون بمستويات عالية من التعلم، والإحاطة بمستجدات العلوم والتقنيات، ويتمتعون بقدرات ذهنية، وطاقات فكرية، وإمكانيات للإبداع والابتكار (عليان، 2014).

وتستند عمليات بناء مجتمع المعرفة على تزويد الأجيال الناشئة بالمهارات المطلوبة التي تمكنه من بناء مجتمع المعرفة، والتكيف مع التطورات المعرفية، والثقافية، والعلمية، والأنماط التفكيرية اللازمة في هذا المجال (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011، ٢١)؛ مما يتطلب توافر نوع خاص من التعليم والتدريب يتناسب

ويتلاءم مع المهام الجديدة التي ستستخدم فيها هذه المعرفة؛ وهي مهام تتصل بشكل مباشر بتقديم الخدمات العامة التي ستمتد إلى مجتمعات، ومناطق، بل إلى أشخاص لم يحصلوا عليها من قبل (UNESCO, 2008). كما تؤكد المنظمة الدولية للتنمية والتعاون الاقتصادي أن المؤسسات التعليمية يمكنها بناء مجتمع المعرفة من خلال القيام بأربع مهام رئيسية هي: تشكيل رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب، وبناء قواعد المعرفة من خلال البحث والتطوير، ونشر المعرفة واستخدامها من خلال التفاعل مع المستخدمين لها، وصون المعرفة من خلال المحافظة عليها ونقلها بين الأجيال (OECD, 2008, 2).

وقد أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية إلى أن الدول العربية تواجه فجوة كبيرة في المعرفة، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002) ويؤكد هذه الفجوة المعرفية التقرير اللاحق لعام 2003 بالقول إن الدول العربية ما زالت بعيدة عن مجتمع المعرفة، وأن فجوة المعرفة بين الدول العربية ومجتمعات المعرفة كبيرة، وتتنامى بصورة متسارعة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003 (وهذه الفجوة المعرفية قائمة، حيث يشير تقرير المعرفة العربي لعام 2011 / 2010 إلى وجودها في الأداء المعرفي العربي، ويحث التقرير على الانتقال إلى مرحلة جديدة للتحرك نحو إرساء حجر الأساس في بناء مجتمع المعرفة، من خلال وضع أسس للتعامل مع منهجيات وآليات علمية تمكن من المشاركة الفاعلة في بناء مجتمع المعرفة وولوج مجالاته الربحية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2012)، كما يشير تقرير المعرفة العربي (2016) إلى وجود الفجوة الرقمية بين السلطنة وبعض الدول التي حصلت على مراكز متقدمة في هذا المؤشر كالإمارات والسعودية والبحرين وقطر.

وتؤكد العديد من الدراسات والتقارير ضعف قدرة الأنظمة التعليمية العربية على تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة، وأهمها القدرة على المنافسة في الاختبارات الدولية، والتي تكشف عن ما يمتلكه الطلبة من قدرات عقلية عليا، ومهارات التفكير الناقد، والقدرة على الإبداع والابتكار، والتي تعد في مجملها مهارات القرن الواحد والعشرين، ويظهر ذلك واضحا في ضعف أداء الطلبة في التقييمات الدولية، حيث

يؤكد تقرير المرصد العربي للتربية وجود ضعف في أداء الطلبة في التقييمات الدولية المقارنة التي تشارك فيها الدول العربية، وخاصة الدراسة الدولية في الرياضيات والعلوم TIMSS والبرنامج الدولي لتقييم مكتسبات التلاميذ PISA ، والدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءة في العالم PIRLS ، ففي كل هذه الدراسات، وفي مختلف دوراتها، لم ترتق نتائج الطلبة إلى مستوى المعدل العالمي، ولم يتجاوز أغلبهم المستويات الدنيا، وهو ما جعل الدول العربية المشاركة تحتل المراتب السفلى، ومما تجدر ملاحظته هو أن الطلبة يجدون صعوبات كبيرة كلما تعلق الأمر بالتمارين التي تتطلب قدرات ومهارات التحليل والتفكير وحل المسائل، وهي الكفايات التي يحتاجها الأفراد أكثر من غيرها للانخراط في مجتمع المعرفة، وتؤهلهم كذلك لمتطلبات سوق العمل (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2012).

كما يوصي مؤتمر مجتمع المعرفة المنعقد بسلطنة عمان تحت عنوان " مجتمع المعرفة: التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربي... حاضرًا ومستقبلًا" بضرورة التفكير استراتيجيًا في قراءة متطلبات مجتمع المعرفة والتحديات التي تواجهه في العالم العربي، وأن المعرفة التي ننشدها في المجتمع العربي هي المعرفة التي تتأسس على الفهم، وهذا يتطلب أن نعرف كيف نفكر ونحل ونبني القدرات النقدية بدلاً من الاستخدام الآلي للمعرفة الذي لا يستند إلي جديد بل يبقى أسير حالة التلقين والتكرار، بتحويل المنطقة العربية بشكل عام، وسلطنة عمان بشكل خاص إلي منطقة منتجة ومستخدمة ومصدرة للتقنية الحديثة للاتصالات والمعلومات في ضوء مجتمع المعرفة. (صوفي، 2007)

ويعد التعليم الريادي أحد المفاهيم المهمة التي سعى التربويون لإدراجها في التعليم لما لها من دور في صقل وعي الطلاب وتنمية حسهم الاجتماعي والاقتصادي، وهي تسهم في إعداد جيل جديد من الطلاب قادر على قيادة وتأسيس المشاريع الجديدة، لذلك اهتمت الدول بإدخال مفهوم الريادة في التعليم لما له من قدرة على إيجاد فرص عمل جديدة ومنع الفقر والحد من البطالة الأمر الذي يخفف من المشاكل الاقتصادية المعيشية (غنيم، 2014، 20)، ويعتبر التعليم الريادي

ركيزة أساسية، وذات أثر واضح في نجاح المشروعات الناشئة، وتُظهر الدراسات أن 54 % من أصحاب المشاريع الناشئة ذات التوجه بالمعرفة من خريجي زيادة الأعمال، كما أن دخلهم يتزايد عن زملائهم بما يتراوح من 27%-62%، بما يؤكد على أن التعليم الريادي لبناء مجتمع المعرفة يمثل مساهمة في النمو من خلال المشاريع الريادية الناشئة ذات التوجه بالمعرفة في إنتاج وتقديم منتجاتها وخدماتها (Kawabe, 2002; Irwin, 2000). ويشير الشيخ (2004) إلى أن العامل الرئيس لتنمية أي بلد ليس المال أو التكنولوجيا؛ وإنما ذوي الأفكار الريادية والمبتكرة، وهذا ما أشار إليه ماسلو في نظرية الحاجات، من أن أهم محرك للنمو الاقتصادي هو توفر الرياديين وأصحاب الأفكار الابتكارية المتميزة.

ومن ثم فإن الدخول الآمن والسريع إلى مجتمع المعرفة يتطلب نشر وتبني التعليم الريادي وتوظيف استراتيجياته وآلياته، كأحد الاتجاهات المعاصرة على الصعيد الإقليمي والدولي، وموضع اهتمام النظم التعليمية في معظم دول العالم، إذ جاء هذا الاهتمام نتيجة للتحديات التربوية، والاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، المتزايدة التي تشهدها دول العالم، وخاصة تلك التحديات الناتجة عن الركود الاقتصادي والتي نتج عنها تزايد أعداد الباحثين عن العمل خلال السنوات الماضية، إضافة إلى أسباب أخرى ترتبط بنظم التعليم نفسها، خاصة ظاهرة اتساع الفجوة بين مخرجات النظم التربوية والحاجات الفعلية لسوق العمل، فقد قامت النظم التربوية بالنظر في إعادة سياساتها، وبرامجها؛ لتكون متمحورة حول التربية لأجل زيادة الأعمال، ويلعب مديري المدارس دوراً أساسياً لبناء مجتمع المعرفة من خلال تبني وتطبيق التعليم الريادي وممارساته المختلفة المرتبطة بمجتمع المعرفة، بما يسهم في توفير البيئة التعليمية المحفزة والمشجعة على التعليم الإبداعي والابتكاري، وذلك باعتبار أن الإدارة المدرسية هي أداة لتحقيق أهداف المدرسة، التي تسعى إلى تنشئة جيل من المواطنين القادرين على الإنتاج من أجل تغيير واع ومنظم للمجتمع.

وتسعى سلطنة عمان من خلال مؤسساتها المختلفة إلى الاهتمام بالشباب العماني وتميئته وتهيئته للمساهمة في بناء وطنه، وذلك تماشياً مع التوجيهات، والاهتمام السامي بهذه الفئة المهمة في المجتمع العماني حيث بذلت السلطنة

العديد من الجهود في مجال زيادة الأعمال، فقد أصدرت وزارة التربية والتعليم القرار الوزاري رقم (2012/422م) بتاريخ 4/أغسطس 2012م، بتشكيل لجنتين لريادة الأعمال، إحداهما رئيسة، والأخرى تنفيذية؛ بهدف تحديد المعارف، والمهارات، والقيم، التي ينبغي أن تتضمنها المناهج الدراسية؛ لتنمية قدرات المتعلمين في ريادة الأعمال، وتحديد البرامج التربوية التي يمكن أن يقدمها التوجيه المهني في مجال ريادة الأعمال، فضلاً عن دراسة التجارب الدولية، والاستفادة من المشاريع والبرامج التربوية والمسابقات التي تشرف عليها المنظمات الإقليمية والدولية في مجال ريادة الأعمال (وزارة التربية والتعليم، 2014 ب).

كما أعدت السلطنة استراتيجية طويلة الأمد ذات خصائص عمانية؛ لتطوير مؤسسات التعليم في جميع مراحله، وأبرز سمات تلك الاستراتيجية: بناء مجتمع المعرفة، ومواكبة التغير النوعي في طبيعة العمل والإنتاج، ودور الطاقات العلمية العمانية في الاقتصاد البديل، وتوليد فائض القيمة لمصلحة الاقتصاد العماني، من خلال تقنيات المعرفة العلمية الحديثة؛ لتشمل الاستراتيجية الجديدة تغييرات جوهرية في بنية التعليم ونظمه، وتعكس احتياجات الحاضر وتطلعات المستقبل (ضاهر، 2010).

ومما سبق فإن التعليم الريادي يعد أحد المداخل المهمة التي تسهم في تطوير النظم التعليمية بما يلبي متطلبات مجتمع المعرفة؛ من خلال إعداد أجيال قادرة على الابتكار، والإبداع في مختلف المجالات، ومن ثم توليد المعرفة، ونشرها، وتوظيفها؛ بما يحقق النمو، والتطور في مختلف مجالات الحياة، ومن ثم تسعى الدراسة الحالية إلى تفعيل ممارسات مديري المدارس في تطبيق التعليم الريادي كمدخل للتحويل نحو مجتمع المعرفة بالتعليم ما بعد الأساسي بسلطنة عمان.

مشكلة الدراسة:

تشكل التحديات التي فرضها مجتمع المعرفة، والتي عجزت نظمنا التعليمية عن مواجهتها والتغلب عليها، أحد المتطلبات الأساسية التي تسعى نظمنا التعليمية إلى الأخذ بها؛ من أجل تحسين جودة مخرجاتها، وخاصة بعد تدني مستوى تلك المخرجات، وضعف قدرتها على تلبية احتياجات سوق العمل، ومتطلبات مجتمع المعرفة؛ مما فرض البحث وبشكل مستمر عن أساليب ومداخل يمكن من خلالها

تطوير النظم التعليمية، وزيادة قدرتها على تلبية متطلبات مجتمع المعرفة، وإعداد الأجيال القادرة على التعامل مع هذه التحديات.

حيث أشارت نتائج الدراسة الدولية في الرياضيات والعلوم (TIMSS 2015) إلى حصول سلطنة عمان على مجموع نقاط أقل من المستوى الدولي (500) نقطة؛ بالرغم من تحسن نتائجها عن الدورة السابقة 2011 (وزارة التربية والتعليم، 2018)، كما أشارت العديد من الدراسات الدولية والمحلية مثل: دراسة التعليم في سلطنة عمان المضي قدماً في تحقيق الجودة بالتعاون مع البنك الدولي 2012 (وزارة التربية والتعليم والبنك الدولي، 2013)، ودراسة تقييم النظام التعليمي لسلطنة عمان بالتعاون مع المنظمات التربوية النيوزلندية، أن التعليم في سلطنة لا يزال يواجه تحديات تتمثل في تدني مستوى الإنجازات التي يحققها الطلبة عندما تتم مقارنتها بإنجازات الطلبة على المستوى الدولي في مهارات التعليم الأساسية، ومهارات التعليم الأخرى المرتبطة بمهارات التفكير الناقد، والقدرات العقلية العليا الأخرى كحل المشكلات وغيرها (وزارة التربية والتعليم، 2017).

وحسب تقرير التنافسية العالمية الصادر في 2018/2017م؛ لم تحرز السلطنة تقدماً في مؤشر التنافسية، حيث حلت السلطنة في المرتبة 62 عالمياً ضمن 137 دولة عالمياً، وحصلت السلطنة على المرتبة 78 في مؤشر التعليم الثانوي، و63 في مؤشر التعليم الأساسي (World Economic Forum, 2018, pp. 228-229).

كما تشير بعض الدراسات العمانية إلى وجود قصور في ممارسات مدير المدارس لتطبيق التعليم الريادي والتي ترجع إلى نقص في الصلاحيات الممنوحة لمديري المدارس لتوفير البيئة الداعمة والمحفزة للتعليم الريادي، وكذلك غياب أو عدم دقة البيانات والمعلومات التي تساعد على التخطيط الجيد لتطبيق التعليم الريادي بشكل فاعل. (الضرورية، 2018)، كما تؤكد (العويسي، 2011) أن معظم ممارسات مديري المدارس تركز فقط على الواجبات الإدارية الأساسية، وقلة منهم تتصرف كإدارات فاعلة تهتم بتحسين عمليتي التعليم والتعلم وتوفير البيئة المدرسية المشجعة على الإبداع والابتكار، وبين نتائج دراسة المزروعية (2014) أن بعض

مديري المدارس مازالوا يتبعون أساليب تقليدية غير فاعلة في إدارة العنصر البشري، وأنهم غير حريصين على زيادة وعي المعلمين بأهمية العمل الجماعي والعمل بروح الفريق. مما يعوق توفير البيئة المدرسية المحفزة على تطبيق التعليم الريادي، وكشفت نتائج دراسة الشنفرى (2012)، إلى قلة توافر مهارات توظيف نتائج البحوث التربوية في الممارسات الإدارية لدى مديري المدارس الحكومية ومساعدتهم بسلطنة عُمان.

وتؤكد نتائج الدراسة المشتركة بين وزارة التربية والتعليم و البنك الدولي (2012) إلى أن هناك حاجة لدورات تدريبية لمديري المدارس في التخطيط والمتابعة والتقييم المستندة إلى نتائج المدرسة، كما أن هناك حاجة لتطوير مهارات مديري المدارس التي تسهم في تطوير بيئة مدرسية داعمة بقوة لتعلم الطلبة، وكذلك أشارت العديد من الدراسات العمانية إلى بعض جوانب القصور والضعف المرتبطة بممارسات مديري المدارس مثل ضعف إشراك مدير المدرسة لجميع العاملين في ممارسة السلطة والمسؤولية، وقصور دور المدير في إدارة التعلم (الكندي، 2009) وبالتالي أصبح من الضرورة تفعيل دور مديري المدارس في تطبيق التعليم الريادي من خلال توفير البيئة التعليمية التي تساعد على إكساب الطلبة أساسيات ريادة الأعمال، و المهارات الريادية بما يمكنهم من التعامل بفاعلية مع مجتمع المعرفة، وخاصة في ظل الدعوات التي تنادي بضرورة تطوير النظم التعليمية لتأخذ المنحى الريادي في برامجها، ومناهجها التعليمية؛ لبناء مجتمع المعرفة، حيث إن أغلب النظم التعليمية تبنت هذا المفهوم وجعلته مشروعاً وطنياً لها؛ مما يجعل المسؤولية كبيرة على النظام التعليمي في بناء برامج تتضمن المعارف، والمهارات والاتجاهات؛ لدعم وتنمية ثقافة ريادة الأعمال بين المتعلمين. من هذا المنطلق جاء الهدف الحالي للدراسة؛ للكشف عن ممارسات مديري المدارس للتعليم الريادي لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة بالتعليم ما بعد الأساسي بسلطنة عمان، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما الأسس الفكرية للتعليم الريادي، ومجتمع المعرفة؛ وفقاً للأدب النظري؟

2. ما واقع ممارسات مديري المدارس في تطبيق التعليم الريادي لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة بالتعليم ما بعد الأساسي بسلطنة عمان من وجهة نظر عينة الدراسة؟

3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول ممارسات مديري المدارس للتعليم الريادي؛ لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة بالتعليم ما بعد الأساسي بسلطنة عمان تعزى إلى متغيرات النوع، والوظيفة؟

4. ما الآليات المقترحة لتفعيل ممارسات مديري المدارس في تطبيق التعليم الريادي للتحويل نحو مجتمع المعرفة بالتعليم ما بعد الأساسي بسلطنة عمان؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية التعرف على:

1. التعرف على الأسس النظرية للتعليم الريادي ومجتمع المعرفة.
2. الكشف عن واقع ممارسات مديري المدارس للتعليم الريادي لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة بالتعليم ما بعد الأساسي بسلطنة عمان.
3. الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول ممارسات مديري المدارس للتعليم الريادي؛ لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة بالتعليم الأساسي وما بعد الأساسي بسلطنة عمان، تعزى إلى متغيرات النوع، والوظيفة.

4. وضع مقترحات لتفعيل ممارسات مديري المدارس في تطبيق التعليم الريادي للتحويل نحو مجتمع المعرفة بالتعليم ما بعد الأساسي بسلطنة عمان.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة الحالية من ضرورة نشر التعليم الريادي وفق توجه استراتيجي، من خلال اهتمام النظم التعليمية بزيادة الأعمال؛ من أجل رعاية، وتبني العناصر البشرية المتميزة، وتوفير متطلبات ومقومات التفكير الابتكاري، والسلوك التطويري، لدى أفراد المجتمع؛ بما يساهم في معالجة الفجوة بين المعرفة،

والتطبيق، وتطوير النظم التعليمية في ضوء التحول نحو مجتمع المعرفة؛ لتصبح
ريادة الأعمال ثقافة فردية ومؤسسية ومجتمعية.

وتتمثل الأهمية النظرية للدراسة في تناولها لأحد الموضوعات البحثية التي تلقى
اهتمامًا محليًا وعالميًا، حيث يعد بناء مجتمع المعرفة، وتوفير متطلباته؛ من
خلال مدخل التعليم الريادي من الموضوعات التي تحظى باهتمام الباحثين،
وبالتالي تعد هذه الدراسة محاولة للإسهام الفكري في هذا المجال من خلال
مراجعة الأدبيات، والنظريات، المتعلقة بالتعليم الريادي، ومجتمع المعرفة،
والجهود المبذولة من قبل وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان في هذا المجال.
كما تتمثل الأهمية التطبيقية فيما تقدمه الدراسة من خلال نتائجها، وتوصياتها،
ومقترحاتها للمسؤولين التربويين، وصناع القرار بوزارة التربية والتعليم؛ لاتخاذ
القرارات التربوية اللازمة لتطوير النظم التعليمية؛ بما يواكب مجتمع المعرفة، كما
أنه من المؤمل أن تفتح هذه الدراسة المجال لبحوث ودراسات مستقبلية تتناول
العلاقة بين التعليم الريادي ومجتمع المعرفة.

حدود الدراسة:

تحدد الحدود الموضوعية للدراسة في الأسس النظرية للتعليم الريادي من حيث،
المفهوم، والأهداف والأهمية، والخصائص، والنظريات، والأسس النظرية لمجتمع
المعرفة من حيث، المفهوم، والأهداف والأهمية، والمتطلبات، ودور التعليم الريادي
في التحول نحو مجتمع المعرفة، وكذلك جهود وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان
في مجال التعليم الريادي، وواقع ممارسات مديري المدارس للتعليم الريادي ودوره
في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة. وتتمثل الحدود البشرية والمكانية في مديري
المدارس، ومساعدتهم، والمعلمين بمدارس التعليم ما بعد الأساسي بجميع محافظات
السلطنة، كما تتحدد الحدود الزمانية في الفترة من أغسطس وحتى أكتوبر 2018
من العام الدراسي 2018/2019.

مصطلحات الدراسة:

- **التعليم الريادي Entrepreneur Education**: تعرف اليونسكو التعليم الريادي بأنه: اكتساب اتجاهات، ومهارات العمل الحر، في المؤسسات التعليمية،

وذلك لزيادة الوعي بإدراك الفرص الوظيفية، وتعريف الشباب بالطرق التي يستطيعون من خلالها المساهمة في التنمية، وفي رضاء مجتمعاتهم؛ مما يؤدي إلى الحد من عنف الشباب، ومن ظاهرة التهميش الاجتماعي، والفقير (UNESCO , 2008). وتعرف منظمة العمل الدولية التعليم الريادي بأنه، "أسلوب تعليمي يزيد من إحساس الفرد بالاحترام الذاتي، والثقة بالنفس، عن طريق التشجيع، والرعاية، والاهتمام، وتنمية المواهب، والابتكار لدى الفرد، وبناء المهارات، والقيم، التي تساعد المتعلمين في زيادة توقعاتهم عن الفرص المتاحة لهم فيما بعد التعليم، وتركز طرائق التعلم على استخدام الأنشطة الشخصية، والسلوكية، والتحفيزية، والتخطيط لمسيرة الحياة. (International Labor Organization , 2009 , 32). وتعرف المفوضية الأوروبية التعليم الريادي بأنه تمكين الطلاب من التفكير، والإبداع، والابتكار، والتعرف على الفرص المتاحة، وتحويل هذه الفرص إلى واقع، حيث أصبح التركيز في التعليم الريادي على اكتساب الطلاب مهارات التفكير الإبداعي، والابتكار، والعمل على حل المشكلات، وذلك بغض النظر عما إذا كان الطالب ينوى ممارسة العمل الريادي، أو الالتحاق بوظيفة بالشركات والمؤسسات (European Commission , 2012).

وتعرف الدراسة التعليم الريادي إجرائياً بأنه: التعليم الذي يمكن الطلاب من اكتساب مهارات التفكير الإبداعي، والابتكار، وحل المشكلات؛ من خلال توفير البيئة التي تساعد على التشجيع والرعاية، والاهتمام، وتنمية المواهب، والابتكار لدى الفرد؛ وبما يؤهلهم لاكتساب المهارات والاتجاهات اللازمة لسوق العمل التنافسي على المستويين القومي والدولي.

• **مجتمع المعرفة The knowledge society**: يعرف بأنه " ذلك المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد، والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة الخاصة، وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003، 39)، وتعرف الموسوعة الدولية للعلوم

الاجتماعية (2008، 283) مجتمع المعرفة بأنه: "مجتمع قائم على نشر المعرفة، وتوليدها، وتوظيفها، واعتبار المعرفة القوة الرئيسية للتنمية والإنتاج والثروة، ودليل على قدرة المجتمعات على امتلاك رأس المال الفكري؛ بالإضافة إلى رأس المال المادي".

ويعرف مجتمع المعرفة من منظور التنمية الإنسانية Human Development هو المجتمع الذي يمتلك القدرة على تحديد المعلومات، وإنتاجها، ومعالجتها، وتحويلها، ونشرها، واستعمالها؛ من أجل إيجاد المعارف الضرورية للتنمية الإنسانية وتطبيقها؛ وفق رؤية واضحة للمجتمع (UNESCO, 2005)، ومن منظور مجتمع المعلومات Information Society هو المجتمع الذي يهتم بدورة المعرفة، وتوفير البيئة المناسبة لتفعيلها؛ بما في ذلك البيئة التقنية الحديثة بشكلها العام، وبيئة تقنية المعلومات على وجه الخصوص (الذبياني، 2012). ومما سبق فإن مجتمع المعرفة يقوم على المعرفة بشكل أساسي، وكيفية التعامل معها من حيث نشرها، وحفظها، ونقلها، وتبادلها، وكذلك إنتاجها وتوظيفها، وذلك من خلال العديد من الأدوات، والأساليب التكنولوجية الحديثة، ويعد التعليم أحد الأساليب التي تساعد في ذلك، وتوفر البيئة الملائمة لبناء مجتمع المعرفة.

وتعرف الدراسة مجتمع المعرفة إجرائياً بأنه: مجتمع يهتم بتوفير بيئة تعليمية تشجع على الإبداع والابتكار في مختلف مجالات المعرفة؛ حتى يتمكن أفرادها من نشر المعرفة، وتوليدها، وتوظيفها وتطويرها؛ بما يحقق التنمية الإنسانية في كافة مجالاتها.

منهج الدراسة وأدواتها:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي، وذلك تماشياً مع طبيعة موضوع الدراسة ونطاقها، وهو منهج يعتمد على وصف الظواهر التعليمية أو النفسية وصفاً دقيقاً، وتشخيصها، وتحليلها، وتفسيرها؛ بهدف اكتشاف العلاقات بين عناصرها أو بينها، وبين الظواهر التعليمية والنفسية الأخرى، والتوصل من خلال ذلك إلى تعميمات ذات معنى بالنسبة لها (كفاي، 2009)، وذلك بالإضافة إلى استبانة موجهة إلى المعلمين لمعرفة آرائهم حول درجة ممارسة المديرين للتعليم الريادي

للتحول نحو مجتمع المعرفة بمدارس التعليم الأساسي وما بعد الأساسي بسلطنة عمان.

الدراسات السابقة:

وفي ضوء مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت التعليم الريادي ومجتمع المعرفة، فقد تمحورت بعض الدراسات حول التعليم الريادي، وأخرى تناولت مجتمع المعرفة، ومن الدراسات التي تمحورت حول التعليم الريادي دراسة العمري (2011) والتي قامت بوضع استراتيجية لتطبيق التعليم للريادة في مدارس التعليم ما بعد الأساسي بسلطنة عمان في ضوء واقع متطلباته، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وذلك من خلال تطبيق أداتين؛ الأولى استبانة للتعرف على واقع الممارسات المرتبطة بمتطلبات التعليم للريادة في مدارس التعليم ما بعد الأساسي بسلطنة عمان، والثانية دلفاي Delphi لأخذ آراء الخبراء حول الاستراتيجية المقترحة، وتوصلت الدراسة إلى بناء الاستراتيجية المقترحة لتطبيق التعليم للريادة في مدارس التعليم ما بعد الأساسي بسلطنة عمان في ضوء تحليل واقع متطلباته. وهدفت دراسة سنهجي (2012) إلى وضع استراتيجية متكاملة للريادة برؤية وطنية باعتبارها مطلب ضروري في المغرب، وتم استخدام المنهج الوصفي في تحليل واقع التعليم في المغرب، مشيرًا إلى أهمية التربية الريادية، والعمل على إرساء التعليم الريادي في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، وأهمية التركيز في البرامج التعليمية على الكفايات الريادية وضرورة إدخالها في المناهج الدراسية والأنشطة المدرسية وجميع الفعاليات التربوية، إضافة إلى أهمية بناء أدوات لقياس درجة امتلاك المهارات الريادية لدى طلبة المدارس، وأهمية توجيه الطلبة إلى إعداد حقيبة الريادة Entrepreneurial Portfolio ، كأداة توثيقية وتجميعية لأعمالهم الريادية، والتي يتم من خلالها استشراف المستقبل الوظيفي لهم. ودراسة (Kirby and Ibrahim, 2013) والتي هدفت إلى التعرف على السياسات الحكومية، والممارسات المرتبطة بريادة الأعمال والتعليم للريادة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك من خلال إجراء دراسة تحليلية نظرية للدراسات السابقة، وقد خلصت الدراسة إلى أنه رغم وجود الكثير من المبادرات المتعلقة بالتعليم الريادي وريادة

الأعمال؛ إلا أن معظم هذه المبادرات قد تمت خارج النظام التعليمي، ولا توجد رؤية محددة، واستراتيجيات، وسياسات واضحة؛ لتشجيع ودعم ثقافة العمل الحر، وريادة الأعمال بين الشباب في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأوصت الدراسة بضرورة بناء سياسات، واستراتيجيات واضحة من خلال إشراك النظام التعليمي، والذي يجب أن يلعب دورًا رئيسيًا في تحفيز الشباب للاندماج في العمل الحر، وريادة الأعمال في مجتمعاتهم، وتزويدهم بالمهارات اللازمة للنجاح في المجالات المختلفة.

كما هدفت دراسة مهناوي (2014) إلى التعرف على فلسفة ومقومات التعليم للريادة؛ بوصفه اتجاها عالميًا للقضاء على بطالة الشباب، والوقوف على التحديات التي تقف في طريق التعليم الفني بصيغته التقليدية؛ مما أفقده الدور المنوط بتحقيقه، ومن ثم الوصول إلى رؤية جديدة عن فلسفة وأهداف التعليم الفني المزدوج في مصر ودوره في إكساب الشباب الخصائص الريادية اللازمة لسوق العمل، ومن ثم القضاء على البطالة؛ وذلك لما يتمتع به هذا التعليم المزدوج من مميزات تجعله قادرًا على تخريج جيل من الشباب يتمثل ثقافة الريادة قولًا وفعالًا، وقد توصلت الدراسة إلى نجاح التعليم المزدوج) مبارك كول سابقًا) في إكساب الشباب مقومات ثقافة الريادة؛ مما انعكس عليهم إيجابيا في فرص التوظيف، ومستوى الدخل، ومن ثم مستوى المعيشة؛ الأمر الذي يؤكد ضرورة الاهتمام بهذا النوع من التعليم. وهدفت دراسة الكاف (2014) إلى استقصاء اتجاهات طلبة الصف الثاني عشر في مدارس التعليم ما بعد الأساسي بمحافظة ظفار نحو ريادة الأعمال، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن اتجاهات طلبة الصف الثاني عشر بمدارس التعليم ما بعد الأساسي بمحافظة ظفار نحو ريادة الأعمال بشكل عام كانت إيجابية، ووجود فروق ذات دلالة احصائية بين اتجاهات الطلبة نحو ريادة الأعمال لصالح الإناث، بينما أظهرت النتائج عدم وجود فروق تعود لمتغيري مستوى التحصيل الدراسي للطلبة، ووظيفة ولي الأمر. وهدفت دراسة السيد وإبراهيم (2014) عرض سياسات وبرامج التعليم الريادي وريادة الأعمال في ضوء خبرة كل من

سنغافورة والصين، والتوصل إلى إجراءات مقترحة عن آليات الاستفادة من سياسات وبرامج التعليم الريادي وريادة الأعمال في مصر، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن على أساس اتباع مدخل بيرداى G. Bereday، وتم التوصل إلى عدد من الإجراءات المقترحة تضمنت آليات مرتبطة بالسياسات الحكومية لدعم التعليم الريادي وريادة الأعمال في مصر وآليات مرتبطة بإيجاد بيئة داعمة للتعليم الريادي وريادة الأعمال في الجامعات المصرية، وإجراءات عامة) إعادة هيكلة الجامعات في ضوء مفهوم الجامعة الريادية، واستثمار دور التعليم في تنمية، ونشر ثقافة ريادة الأعمال، وتفعيل الشراكة بين الجامعات، وقطاعات الأعمال والمؤسسات الحكومية في المجتمع). وهدفت دراسة الحسيني (2015) التوصل لمقترحات إجرائية لتفعيل تعليم ريادة الأعمال بالمدرسة الثانوية المصرية على ضوء خبرتي فنلندا والنرويج لمواكبة متطلبات سوق العمل القومي والعالمي، واستخدمت الدراسة مدخل جورج بيرداى G. Bereday في الدراسات التربوية المقارنة، وتوصلت الدراسة ضرورة الاهتمام بإصلاح التعليم وإدراجه التعليم الريادي، وإعادة صياغة نظام التعليم ضمن مفاهيم، ومبادئ الاقتصاد المعرفي؛ بالإضافة إلى مقترحات إجرائية عامة، وأخرى مرتبطة بمحاور المقارنة. وقامت دراسة إبراهيم (2015) بوضع تصور مقترح للتعليم الريادي لدعم توجه طلاب الجامعة نحو الريادة والعمل الحر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي؛ للتعرف على الأسس النظرية للتعليم الريادي، ومتطلبات التعليم الريادي الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: ضرورة توافر مجموعة من المتطلبات لنجاح التعليم الريادي مثل (متطلبات تتعلق بالقيادة الجامعية، ومتطلبات تنظيمية، ومتطلبات تنفيذية، ومتطلبات تتعلق بمناهج التعليم الريادي)، كما توصلت إلى تصور مقترح لتطبيق التعليم الريادي. وقامت دراسة العاني والحارثية (2015) بالكشف عن درجة توافر المهارات الريادية لدى عينة من طلبة جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان، وتأثير بعض المتغيرات الديمغرافية عليها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن درجة توافر المهارات الريادية تراوحت بين العالية والمتوسطة،

حيث جاء محور المهارات الشخصية كأعلى متوسط حسابي، ومحور المهارات التقنية كأقل متوسط حسابي. كما هدفت دراسة أبو سيف (2016) اقتراح استراتيجية للتربية لريادة الأعمال بالتعليم قبل الجامعي المصري في ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة في ضوء بعض النماذج النظرية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت إلى نتائج أهمها: أهمية دمج ريادة الأعمال في السياسة التعليمية، وأهمية نشر ثقافة العمل الحر لدى أفراد المجتمع، وأن يتم دمج التربية لريادة الأعمال بكل مراحل التعليم قبل الجامعي، وأهمية تفعيل اللامركزية في تنفيذ استراتيجية التربية لريادة الأعمال، وأهمية تقديم مقررات خاصة بريادة الأعمال. وجاءت دراسة ساندرى (Sandri, 2016) لتكشف عن أهمية تعليم روح المبادرة أو ريادة الأعمال لدى الطلبة، وأهمية تطوير عقلية متعددة التخصصات ومجموعة من المهارات؛ للتعرف إلى الفرص وإيجاد الحلول للمشاكل وليس فقط تأسيس وإدارة المشاريع؛ وذلك استجابة للتحديات التي يواجهها النظام التعليمي جراء تداعيات العولمة، وارتفاع درجة المنافسة العالمية، ومعدلات البطالة بين الشباب، وتم استخدام المنهج الوصفي، وتوصلت إلى نتائج منها: تدني مستوى الطلبة الأردنيين في درجة امتلاكهم لمهارات الريادة والمتمثلة في: الإبداع، والتخطيط، وإدارة الأموال، والبحث عن موارد، وإدارة الغموض، ومعرفة مفهوم الريادة. وهدفت دراسة السر (2017) التعرف على درجة توافر متطلبات التعليم الريادي في الجامعات الفلسطينية بمحافظة غزة وسبل تعزيزها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ولتحقيق هدف الدراسة قامت بتطبيق استبانة على عينة مكونة من (166) فردا من العمداء ونوابهم ورؤساء الأقسام وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها : توافر متطلبات التعليم الريادي بدرجة كبيرة، كما قامت بوضع مجموعة من المقترحات لتعزيز متطلبات التعليم الريادي في الجامعات الفلسطينية، كما توصي بتفعيل دور الكليات في تبنى الثقافة الريادية والعمل على دعمها وتميئها، وتوفير بيئة ثقافية ريادية تربية تدعم الابتكار والإبداع والتميز. وتناولت دراسة أرناؤوط (2017) برامج تعليم ريادة الأعمال بالجامعات الأمريكية والماليزية وإمكانية الاستفادة منها بالجامعات المصرية،

واستخدمت الدراسة المنهج المقارن من خلال مدخل الحلول الكبرى لجورج بيرايدي، وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من الإجراءات المقترحة لتبني برامج تعليم قيادة الأعمال بالجامعات المصرية في ضوء خبرة بعض الجامعات الأمريكية والمالية، وقامت **دراسة جوهر (2017)** بالتوصل إلي المتطلبات الإدارية لتعليم قيادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية بمصر من خلال التعرف على الأسس النظرية لتعليم قيادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية في العالم المعاصر، وواقع تعليم قيادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية بجمهورية مصر العربية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من المتطلبات الإدارية التي تم تقسيمها إلي متطلبات (الفكرية والتشريعية والتنظيمية والبشرية والتكنولوجية)، وقامت **دراسة نافع (2018)** بتقديم رؤية استراتيجية لدور الجامعات في تدعيم ثقافة قيادة الأعمال، وتطبيق التعليم الريادي، وذلك من خلال التعرف علي الوضع الراهن لدور الجامعات في تدعيم ثقافة الأعمال والتعليم الريادي، وتحليل بعض التجارب العالمية الرائدة في مجال تعليم قيادة الأعمال وبيان أوجه الاستفادة منها، وتحديد إجراءات تبني الجامعات لثقافة قيادة الأعمال والتعليم الريادي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومدخل الدراسات المستقبلية لبناء الاستراتيجية المقترحة، وتوصلت الدراسة إلي وضع رؤية استراتيجية لدور الجامعات في تدعيم ثقافة قيادة الأعمال والتعليم الريادي.

ومن الدراسات التي تناولت مجتمع المعرفة، دراسة الكاف (2010) التي هدفت للتعرف على درجة توافر متطلبات مجتمع المعرفة في جامعات سلطنة عمان وسبل تطويرها من وجهة نظر القادة الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت إلي أن درجة توافر متطلبات مجتمع المعرفة في جامعات سلطنة عمان جاءت بدرجة متوسطة، وجاء المجال المتعلق بالبرامج والأنشطة الجامعية بأدنى متوسط، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجامعة في أربعة مجالات، والأداة ككل، وكانت الفروق لصالح جامعة نزوى، باستثناء مجال الموارد البشرية إذ لم تظهر

المقارنات فروق في ذلك المجال. وقامت دراسة (العنزي، ١٤٣٤) (2012) بالتعرف على متطلبات مجتمع المعرفة، ودرجة تحقيق إدارات مدارس التعليم العام بالمدينة المنورة لها، ومعرفة فيما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة مديري المدارس حول ذلك، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت إلى نتائج منها: أن درجة تحقيق إدارات مدارس التعليم في المدينة المنورة لمتطلبات مجتمع المعرفة تراوحت بين الدرجتين المتوسطة والمنخفضة، وهي (تبادل المعرفة والتعايش الثقافي، والتقنية في التعليم، وإنتاج المعرفة، والمدارس دائمة التعلم، والتعليم للعمل، والتمكين الإداري، والمدرسة المجتمعية). أما دراسة الحجري (2015) فقد هدفت إلى بناء أنموذج مقترح لتطوير أدوار مديري المدارس في بناء مجتمع المعرفة في مدارس التعليم ما بعد الأساسي بسلطنة عمان، ومن أجل تحقيق الهدف؛ اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وكانت أبرز النتائج أن دور مديري المدارس في بناء مجتمع المعرفة في مدارس التعليم ما بعد الأساسي بسلطنة عمان جاء بدرجة متوسطة، كما أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في دور مديري المدارس في بناء مجتمع المعرفة تعزى لمتغيرات الجنس، والخبرة، والمسمى الوظيفي. بينما قامت النصار (2016) بالتعرف على دور التعليم الثانوي في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة من وجهة نظر معلمات المرحلة الثانوية في مدينة بريدة بالمملكة العربية السعودية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها أن دور التعليم الثانوي في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة قد تحقق بدرجة عالية، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء المعلمات حول دور التعليم الثانوي في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة تعود إلى اختلاف التخصص، ونوع المدرسة، وسنوات الخبرة. وهدفت دراسة (البراي، 2017) للكشف عن دور مديري ومعلمي مدارس التعليم الخاص في تقييم واقع التحولات التربوية كمدخل لتحقيق مجتمع المعرفة في فلسطين، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت إلى نتائج أهمها أن البعد المعرفي حصل على المركز الأول، يليه البعد الأمني المدرسي، ثم البعد

الابتكاري، ثم البعد التقني، وأخيرًا البعد الديمقراطي، من وجهة نظر المديرين والمعلمين كأبعاد ذات أهمية في التحولات التربوية. وهدفت دراسة عساف (2017) التعرف على الدرجات التقديرية لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية لمتطلبات إعداد معلم المستقبل في ضوء ملامح مجتمع المعرفة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت إلى نتائج منها: ضرورة الاعتماد على منظومة الكفايات باعتبارها مدخلًا مهمًا لإعداد المعلم وتنميته في مجتمع المعرفة، سواءً كانت تخصصية، أم ثقافية، أم تربوية، وطرح مساقات جديدة ضمن متطلبات كلية التربية تحت عنوان (التعليم في مجتمع المعرفة)، أو تضمين محتواها في مساقات تربوية أخرى. وتناولت دراسة المنذري (2018) دور التخطيط التربوي بوزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة؛ ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي، وذلك من خلال أسلوب تحليل المحتوى، حيث قام الباحث بإعداد قائمة لاستخدامها في تحليل محتوى الخطط الخمسية لوزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان، وتكونت من أربعة محاور تمثل متطلبات مجتمع المعرفة وهي نشر التعليم وإتاحته للجميع، والتكنولوجيا في التعليم، وتنمية الموارد البشرية، والشراكة المجتمعية، واشتملت على 22 عبارة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: تركيز التخطيط التربوي على تحقيق مطلب نشر التعليم وإتاحته للجميع في جميع الخطط الخمسية الثلاث من بين المتطلبات الواردة في قائمة التحليل، وأن دور التخطيط التربوي في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة كان يتطور من خطة خمسية إلى أخرى.

وفي ضوء ما سبق؛ وتعقيبًا على الدراسات السابقة يتضح أن الدراسات التي تتعلق بمحور التعليم الريادي أكدت على أهمية تعليم روح المبادرة، أو قيادة الأعمال لدى الطلبة، وأهمية تطوير عقلية متعددة التخصصات ومجموعة من المهارات؛ للتعرف إلى الفرص، وإيجاد الحلول للمشاكل وليس فقط تأسيس وإدارة المشاريع، كما اهتمت الدراسات بوضع استراتيجيات لتطبيق التعليم للريادة في مدارس التعليم ما بعد الأساسي، وكذلك التعرف على السياسات الحكومية والممارسات المرتبطة بريادة الأعمال، والتعليم للريادة في ضوء متطلبات الواقع

وخبرات بعض الدول مثل سنغافورة والصين وفنلندا والنرويج ، كما تناولت بعض الدراسات فلسفة ومقومات التعليم للريادة بوصفه اتجاهاً عالمياً للقضاء على بطالة الشباب، واتجاهات طلبة الصف الثاني عشر في مدارس التعليم ما بعد الأساسي، كما اهتمت بعض الدراسات بوضع استراتيجية لدور الجامعات في تدعيم ثقافة ريادة الأعمال، والمتطلبات الإدارية اللازمة لتطبيق برامج التعليم الريادي في ضوء خبرات بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وماليزيا ، كما في دراسة (العمرى، 2011)، ودراسة (Kirby and Ibrahim, 2013)، ودراسة (مهناوي، 2014)، ودراسة (الكاف، 2014)، ودراسة (السيد وإبراهيم، 2014)، ودراسة (الحسيني، 2015) ودراسة (إبراهيم، 2015)، ودراسة (العاني والحارثية، 2015)، ودراسة (أبو سيف، 2016) ودراسة (Sandri 2016)، ودراسة (السر، 2017)، ودراسة (أرناؤوط، 2017)، ودراسة (جوهر، 2017)، ودراسة (نافع، 2018)

أما الدراسات السابقة التي تتعلق بمحور مجتمع المعرفة، أكدت على أهمية توفر متطلبات مجتمع المعرفة في التعليم وسبل تطويرها، حيث تناولت بعض الدراسات تقديم نموذج مقترح لتطوير أدوار مديري المدارس في بناء مجتمع المعرفة في مدارس التعليم ما بعد الأساسي بسلطنة عمان، وكذلك دور التخطيط التربوي بوزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة، ودور التعليم الثانوي في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة، كما في دراسة (الكاف، 2010)، ودراسة (الحجري، 2015)، ودراسة (النصار، 2016)، ودراسة (البراي، 2017)، ودراسة (المنذري، 2018)

وتتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناول موضوع التعليم الريادي، والكشف عن درجة ممارستها، وكذلك تناول موضوع متطلبات مجتمع المعرفة، والإطار المفاهيمي المرتبط بها، كما استخدمت معظم الدراسات السابقة المنهج الوصفي. وتختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها للتعليم الريادي كمدخل لتحقيق التحول نحو مجتمع المعرفة، ووضع مقترحات إجرائية؛ للتحول نحو مجتمع المعرفة في ضوء التعليم الريادي، حيث إن جميع

الدراسات السابقة لم تتناول هذا الموضوع. واستفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في بناء وتصميم الاستبانة وتدعيم الإطار النظري للدراسة وتحديد محاوره، وكذلك تفسير وتحليل نتائج الدراسة في ضوء نتائج الدراسات السابقة.

ثانياً: الإطار النظري

الأسس الفكرية للتعليم الريادي، ومجتمع المعرفة

تسعى الدراسة من خلال إطارها النظري الإجابة عن السؤال الأول، والكشف عن الأسس الفكرية للتعليم الريادي، ومجتمع المعرفة؛ من خلال عرض وتحليل للأدب النظري المرتبط بالتعليم الريادي، وأهدافه، ونظرياته، وخصائصه، وكذلك تحليل للأدب النظري المرتبط بالمجتمع القائم على المعرفة من حيث الأهداف، والخصائص، والمتطلبات، والأبعاد، ثم تحليل لدور التعليم الريادي في التحول نحو المعرفة، وعرض لجهود وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان في مجال التعليم الريادي، وفيما يلي عرض لذلك وفقاً للمحاور الآتية:

المحور الأول: التعليم الريادي (خصائصه ومجالاته ونظرياته)

يعد مدخل التعليم الريادي من المداخل المهمة، والأساسية في تعزيز السلوك الريادي؛ إذ أن توفير البرامج التعليمية، والتدريبية، في المؤسسات التعليمية، والمعاهد، والمراكز التدريبية، الموجهة نحو إكساب المتعلمين والمتدربين خصائص السلوك الريادي أصبح ضرورة لازمة، وتزداد فاعليتها كلما تم تقديم برامج التعليم الريادي بمرحلة مبكرة، وخاصة وأن مهارات الريادة قابلة للتعليم والاكساب ويشير مبارك (2011) و ياماكاو وآخرون (Yamakawa et al., 2016) إلى أن تعليم الريادة يتم عادة من خلال تغيير نمط التفكير لدى الفرد منذ سن مبكرة، وأن المكان الأنسب للبدء في إكساب الفرد مهارة قيادة الأعمال، هي مرحلة رياض الأطفال، وثم المدرسة، وذلك من خلال تعليم الفرد وتمكينه؛ ليستوعب، ويدرك، ويطور معرفته، ومهاراته، وقيمه؛ بالشكل الذي سوف يساعده في اكتساب مهارة تحليل المشكلات، بأسلوب إبداعي وتمكينه من إيجاد أفضل الحلول (Okeke, & David Gun, 2016).

1. مفهوم التعليم الريادي وأهميته:

وعلى الرغم من صعوبة الاتفاق على تعريف محدد لمفهوم التعليم الريادي فقد قدم هيزرتش وبيترز (Hisrich and peters, 1998, p. 7) تعريفاً شاملاً للريادة (Entrepreneurship) على أنها "عملية لخلق شيء مختلف، وذو قيمة؛ من خلال إنفاق الوقت والجهد، وتحمل المخاطر المالية والنفسية، والاجتماعية، وبالمقابل تلقي المكافأة، والعوائد المالية، والرضا الشخصي". كما عبر عنها العاني وإسماعيل (2011)، والعاني والحارثية (2015) بأنها مجموعة من الإجراءات التي يقوم بها شخص، أو مجموعة من الأشخاص من أجل إيجاد مشروع ريادي جديد؛ بهدف تقديم شيء متميز يحقق رغبات الزبائن، ويحقق قيمة مضافة، تضاف إلى المنتج أو الخدمة أو الطريقة أو الإجراءات. وهنا يمكن القول بأن الريادة هي أي محاولة لإنشاء مشروع جديد أو أعمال جديدة، مثل إنشاء منظمة جديدة أو توسيع لمنظمة جديدة من قبل فرد أو فريق من الأفراد، أو من قبل منظمة قائمة (Hitt et.al.,2001) بينما أشار Francis Walker إلى أن الريادة تتمثل في القدرات الإدارية التي تميز الريادي، وتساعده في جني الأرباح (مبارك، 2011، 19-20). ويرى الشميمري والمبيريك (2010، 26) "أن ريادة الأعمال تمثل القدرة على استحداث عمل حر يتسم بالإبداع، ويتصف بالمخاطرة". وقد أشار هيزرك (Hesrich et al., 2002) أن تعريف ريادة الأعمال يتضمن أربعة مكونات رئيسية هي: إيجاد شيء جديد، وتكريس الوقت والجهد، والاستقلالية والرضا الذاتي، وافترض وجود المخاطر.

وقدم المركز الأمريكي للتعليم الريادي (CELEE) تعريفًا للتعليم لريادة الأعمال يشير إلى أنه العملية التي تقدم أفراد بمفاهيم ومهارات معينة لإدراك الفرص التي يغفل عنها الآخرون، والتي تمنح تبصرات ورؤى insight وتقدير للذات Self-esteem للعمل حيث يتردد الآخرون، وتزود الأفراد بتعليمات Instructions لإدراك الفرص وجمع الموارد Resources على قاعدة المخاطرة، وتزرع الرغبة للمبادرة بإطلاق وممارسة إدارة الأعمال التجارية (Hill 2011:43)

كذلك أسهمت جمعية التعليم الريادي عام 2004م بتعريف يتضمن أن التعليم لريادة الأعمال هو عملية تعلم طويلة المدى وتتكون من ثلاث مراحل هي مرحلة التطبيقات الابتكارية Creative Applications ومرحلة بدء المشروع Start-Up ومرحلة النمو (Isaacs et al., 2007:616).

ويتمثل التعليم الريادي في تفاعل ثلاثة أبعاد رئيسة بينها دولنجر (Dollinger, 1995) والتي تمثلت في الأفراد، والبيئة، والمنظمات. وبما أن التربية تهتم بإعداد الإنسان، وتنمية قدراته، وتعمل على صقل مهاراته؛ إذ لا بد من أن يكون للمدرسة دور أساسي في تنمية الأفراد رياديًا، إذ يرى العديد من التربويين أن الهدف الأساس للتربية هو تنمية قدرة الأفراد لتصبح ذات طبيعة إبداعية ريادية (قطامي، 2000؛ Arasti et al., 2012). وتتمثل أهمية التعليم الريادي في إيجاد جيل جديد من الرياديين، والمبدعين في مجال الأعمال؛ ليقوموا بالبداية إنشاء مشروعهم الريادي معتمدين على أنفسهم في ذلك، مبادرين ومستقلين بأنفسهم، وبمواردهم المعرفية، وغير المعرفية، ويطمحون بتحقيق الأهداف الخاصة بهم وبمستقبلهم (مبارك، 2011).

إن دور التعليم الريادي في تحقيق التنمية؛ يتمثل في تكوين مواطن صالح يتمتع بقدرات إبداعية خلاقية، تسهم في إيجاد الحلول غير التقليدية للمشكلات كافة التي تقف عقبة في وجه التنمية الشاملة المستدامة، وبشكل عام يتمثل في تحقيق التنمية بأحد عاملين اثنين؛ الأول: تعديل أنماط السلوك التقليدية، ونمط التفكير التقليدي، ونظام القيم والاتجاهات؛ بما يناسب الطموحات التنموية في المجتمع. أما العامل الثاني: بأن تعمل على إعداد، وتأهيل الموارد البشرية المدربة اللازمة للنهوض بالمشروعات الاقتصادية والاجتماعية، وتزويدها بالمعارف، والمهارات، والقيم، التي تهيئها للتعایش بنجاح مع خصائص العصر التقني، ومساعدتها على الحصول على فرص عمل مناسبة لهم في المجتمع (Aronsson, 2004).

وتأتي أهمية التوجه نحو تفعيل التعليم الريادي من الاهتمام الدولي من خلال المنظمات التابعة للأمم المتحدة في تخصيص برامج، ومبادرات؛ لتعزيز التعليم من أجل الابتكار، وريادة الأعمال، إذ تعمل منظمة الأمم المتحدة للتربية

والعلوم والثقافة (اليونسكو)، ومن خلال عدد من الكراسي البحثية في دول العالم المختلفة على تمكين النظم التربوية حول العالم من نشر ثقافة ريادة الأعمال (UNESCO, 2008). ونظرًا لأهمية الدور الفاعل الذي يقوم به التعليم الريادي في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، فقد قامت منظمة العمل الدولية بدور ريادي ضمن وكالات الأمم المتحدة في تنظيم شبكة توظيف الشباب (Youth Employment Network (YEN التي بادرت إلى إطلاقها أمين عام الأمم المتحدة كوسيلة لتحقيق هذا الالتزام. كما أدخلت منظمة العمل الدولية في سنة 2003 عددًا من البرامج التدريبية للمساهمة في غرس (ثقافة الريادة)، وتشجيع روح المبادرة في التدريب المهني، والتعليم الثانوي (التعليم ما بعد الأساسي)، والتعليم العالي، وقد تم تنفيذ هذه البرامج في أكثر من خمسين بلدًا، في آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية، والمنطقة العربية (وزارة التربية والتعليم، 2014).

وفي ضوء ما سبق فإن التعليم الريادي يعد عامل أساسي لتحقيق التنمية في أي مجتمع من خلال تكوين جيل قادر على الإبداع والابتكار وحل المشكلات بطرق إبداعية، وابتكار مشاريعهم الريادية، حيث يعمل التعليم الريادي على تغيير ثقافة الأفراد وإكسابهم المهارات والاتجاهات والقيم وغرس روح المبادرة والمخاطرة لديهم، بما يؤهلهم للتعامل مع مجتمع المعرفة وتحقيق متطلباته.

2. خصائص التعليم الريادي:

يشير التقرير الأوروبي (European Commission, 2008) كما في مبارك

(2011) أن الخصائص التي يتميز بها التعليم الريادي تتمثل في أنه:

1. يساعد في تغيير نمط التفكير التقليدي لدى الطلبة ليكون أكثر انفتاحًا وابتكارًا ومتجددًا؛ من خلال استخدام استراتيجيات تعليمية قائمة على حل المشكلات، والعصف الذهني، والتفكير الناقد، والتفكير الإبداعي.
2. يساهم في بناء اتجاهات إيجابية لدى الطلبة نحو ريادة الأعمال والعمل الحر.
3. يثير لدى الطلبة الدافعية نحو الإنجاز، وتحمل المخاطر.

4. يساهم في تطوير، وتعديل السمات الشخصية لدى الطلبة، وتوجيهها نحو الشخصية الريادية التي تتميز بالإبداع، والابتكار، والقدرة على التحمل والثقة بالنفس.
5. يساهم في اكساب المتعلمين مهارات القيادة القائمة على سلوك المبادرة، والمخاطرة، وروح العمل الفريقي، والاستقلالية.
6. ينمي مهارات التواصل، والاتصال، والعلاقات مع الآخرين، وبشكل إيجابي بدءًا من المحيط المدرسي وانتهاءً ببيئة العمل.
7. يعمل على زيادة وعي الطلبة بقدراتهم الذاتية، وتمكينهم في توظيفها بشكل ريادي يجعلهم أكثر استعدادًا لمهنة المستقبل.
8. يساهم وبشكل فاعل في تعزيز التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، في المجتمع كونه يوجه الأفراد نحو التجديد في جميع المجالات التي سيعملون بها في المستقبل.

ومن ثم فإن التعليم الريادي يستطيع أن يعد جيل جديد من الطلاب قادر على تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة ويتمتع بالعديد من الخصائص، حيث يتميز التعليم الريادي بقدرته على: تغيير نمط التفكير، وبناء الاتجاهات الإيجابية وزيادة الدافعية نحو الإنجاز وتحمل المخاطر، بالإضافة إلى تطوير وتعديل السمات الشخصية وتوجيهها نحو الشخصية الريادية، وكذلك اكساب المتعلمين مهارات القيادة والتواصل والاتصال، وزيادة وعيهم بقدراتهم الذاتية، وهنا فلا بد من القول بأن التعليم الريادي لا يتحقق إلا من خلال بيئة تعليمية قائمة على التفكير الحر والمستقل، وفي بيئة مجتمعية تشجع المبادرات، وتعميمها؛ وذلك من خلال توفير حاضنات للابتكار تلبى طموحات أفراد المجتمع في ظل بيئة مجتمعية إيجابية منفتحة.

3. أهداف التعليم الريادي:

تتعدد الأهداف المنشودة من وراء أي برنامج لتعليم ريادة الأعمال على مستوى التعليم، وقد اجتهد العلماء والباحثون في هذا المجال بوضع عدد من الأهداف العامة، فيرى بيمستن (2011) أن الهدف من التعليم لريادة

الأعمال هو خلق أفراد مبادرين، وقادرين على إنشاء مشروعات اقتصادية جديدة تتسم بالنمو، وتجلب الثروة، وتجسير العلاقة بين المجتمع الأكاديمي ومجتمع الأعمال. كذلك أكد هيل (Hill, 2011) أن الهدف من التعليم الريادي هو ترقية الحلول الإبداعية للمشكلات، وإعداد خريجين قادرين على مواجهة التحديات التي تواجههم خلال قيامهم بتأسيس شركات جديدة. ولعل هذا ما تسعى إلى تحقيقه معظم برامج التعليم الريادي، حيث تتمثل في تحسين قدرة متلقي التعليم الريادي على تحقيق الإنجازات الشخصية، والمساهمة في تقدم مجتمعاتهم، وإعداد أفراد رياديين؛ لتحقيق النجاح عبر مراحل مستقبلهم الوظيفي، ورفع قدراتهم على التخطيط للمستقبل، ومن ثم يصبح المقياس النهائي للتعليم والتدريب الريادي متمثلاً في كيفية إسهامه في دعم طموحات الشباب الرياديين والذين يمكن تحويلهم لرياديين، وفي تسهيل محاولات إقامة المشروعات الريادية، وبالطبع كلما نبعت المشاريع من أفكار معرفية تخدم الاقتصاد المعرفي، وتسعى لبناء مجتمع المعرفة، كلما كانت القيمة المضافة ذات قيمة (عيد، 2014).

وقد أشار التقرير الأوروبي بشأن التعليم الريادي إلى مجموعة من الأهداف، التي يحققها التعليم الريادي؛ ومن أهمها:

1. يساعد في تهيئة الرياديين المحتملين للبدء في مشروعاته القائمة على توظيف التكنولوجيا.
2. تمكين الطلبة في تحضير خطط لاستثمار (Business Plans) مشاريعهم المستقبلية.
3. اكساب الطلبة القدرة على إجراء البحوث، ودراسات حول جدوى السوق، وتحليل المنافسين، وأساليب تمويل المشروعات، والتعامل مع القضايا، واتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها.
4. تمكين الطلبة من تطوير سماتهم الشخصية مثل الاستقلالية، والثقة بالنفس، وتحمل المخاطر، والمبادرة، والمعرفة بكيفية البدء بالمشاريع وأساليب إدارتها.

5. تمكين الطلبة من استخدام التقنيات الحديثة، والتكنولوجيا، بشكل كبير وأساليب التواصل والاتصال التكنولوجي الحديث. ومن ثم فإن التعليم الريادي يعمل على توفير المعارف المتعلقة بريادة الأعمال، وبناء المهارات اللازمة لإدارة المشروعات الريادية، وصياغة وإعداد خطط الأعمال، وتحديد الدوافع وإثارته، وتنمية المواهب الريادية، والعمل على تغيير اتجاهات جميع فئات المجتمع، وغرس ثقافة العمل الحر في مختلف مجالاته.

4. نظريات التعليم للريادة

تشير نظريات الشخصية إلى أن هناك العديد من الصفات التي يتميز بها الرياديين عن غيرهم من الأفراد العاديين، وأن مجموع الخبرات، والمهارات، التي يكتسبها الفرد؛ تعد عاملاً مهماً في تنمية الشخصية الريادية الطموحة، فتلك الخبرات التي يكتسبها من خلال المدرسة أو مراكز التدريب أو البيئة التي يعمل بها، كل هذه العوامل تعمل على صقل مهارات الشخصية. ومن أبرز النظريات التي تناولت التعليم للريادة هي:

1. نظرية سمات الشخصية

ترجع هذه النظرية إلى العالم ماكلياند (McClelland 1961) والتي يقول فيها بأن الشخصية الإنسانية تتحدد بمجموعتين أساسيتين من العوامل هما: العوامل الوراثية، والعوامل المكتسبة؛ فالعوامل الوراثية تنتقل من جيل لآخر؛ أي من جيل الآباء إلى الأبناء، وتتمثل في الصفات الوراثية كالذكاء والإدراك، والقدرة على التذكر. فالرياديون يرثون الصفات الريادية عن طريق الجينات الوراثية، كالمغامرة، والمخاطرة، والمسؤولية، والاستقلالية، وهذه ترتبط بنظرية سمات الشخصية.

أما بالنسبة إلى العوامل المكتسبة فإنها تفسر سلوك الإنسان على أنه يتأثر بالبيئة التي يعيش فيها، وعن طريق عملية التنشئة الاجتماعية، بدءاً من الأسرة ثم المجتمع والمدرسة، فالمجتمعات التي لديها رغبة عالية بالإنجاز والابتكار والمخاطرة، سوف ينعكس على الأفراد الذين يعيشون فيها، إذ تؤمن هذه النظرية

بفاعلية البيئة التي يعيش فيها الفرد، والتي تعمل على صقل الشخصية، فالسلوك الريادي يمكن تطويره من خلال الخبرة، والتجربة، والممارسة، والعمل الجاد. وهنا لابد من الإشارة إلى سمات، وخصائص الرياديين، والعلاقة الوثيقة بين الخصائص الشخصية والريادية، إذ أشار مبارك (2011) إلى أن هناك ثلاث صفات شخصية تميز الرياديين عن غيرهم، وأن هذه الصفات تلعب دورًا كبيرًا في التنبؤ بنجاح الرياديين وهي:

- الحاجة إلى الإنجاز.
- القدرة على سيطرة الذات وإدارتها.
- الاستعداد لتحمل المخاطر.

2. النظرية السلوكية (مفهوم الذات)

ترجع هذه النظرية إلى العالم سوبر (Super) الذي ذكره عبد الهادي والعزة (1999)، حيث تشير هذه النظرية إلى أهمية دور الفرد في اكتشاف ذاته، وأنه متميز عن غيره من الآخرين، كما أن عليه أن يدرك التشابه، والاختلاف بينه وبين الآخرين، فالفرد لديه القدرة على اختبار نفسه بعدة طرق مهنية، وأكاديمية، ليكتشف أين يكمن تميزه عن الآخرين؟ إذ أن نظرية مفهوم الذات تساعد الفرد في تحديد هويته، وتطوير صورة عن نفسه، إذ أن هذه الملاحظات سوف تساعده في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتعليم، والعمل، طالما أنها منسجمة مع مفهوم الذات. إذ أنه كلما كان الفرد ملمًا ومتقبلًا لذاته؛ كلما ساعده ذلك ليكون رياديًا في العالم الأكاديمي، والعملية، وأكثر وعيًا ونضجًا في اتخاذ القرارات المهنية غير المألوفة كالريادية والإبداعية (Dobson, Jacobs, 2017 & Dobson). كما أن خلاصة هذه النظرية تشير إلى أن سلوك رائد الأعمال لا يقتصر على السمات الشخصية؛ ولكنه يرتبط بأداء الوظائف الإدارية بشكل فعال، لما يمتلك من مهارات عليا تتميز بالتفاعلية والتكاملية.

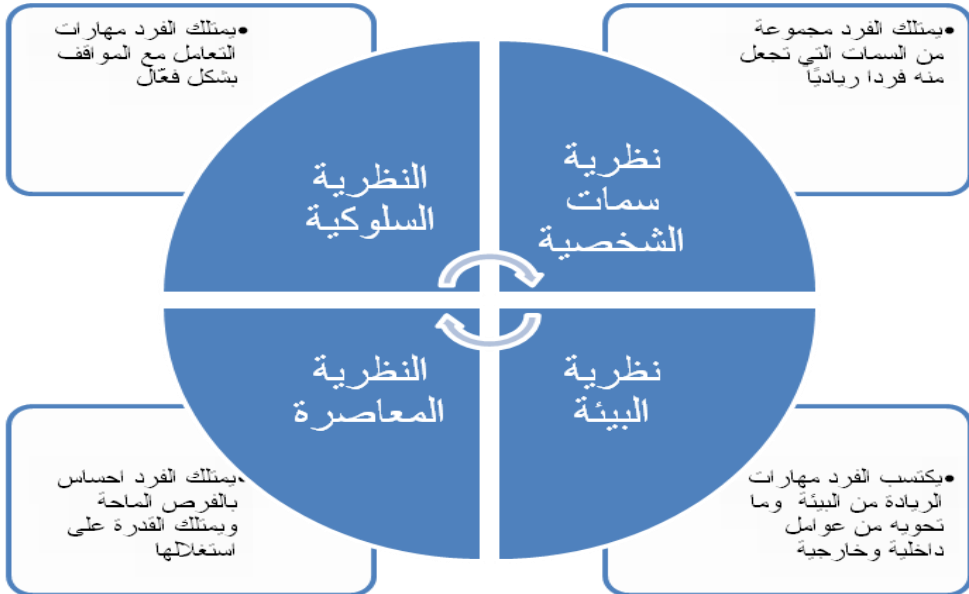
3. نظرية البيئة الأسرية والاجتماعية

تشير هذه النظرية إلى أهمية البيئة التي يعيش فيها الفرد، والتي تسمح له بالمغامرة والتحدي وأن تجعل من الفرد مدركًا لنفسه بأنه فرد قوي يتصف

بخصائص اجتماعية تميزه عن الآخرين (عبد الهادي والعزة، 1999)، كما وتشير هذه النظرية إلى أن خصائص رائد الأعمال تتأثر بالبيئة الاجتماعية، والخلفية الأسرية، وما تحويه البيئة من عوامل داخلية وخارجية جاذبة ودافعة، تعمل على تفعيل الحراك الاجتماعي والاستثمار في السوق (Tarling, Jones, & Murphy, 2016) من خلال تأثير الأسرة وخبرتها في سوق العمل.

4. النظرية المعاصرة

لقد ركزت هذه النظرية على أهمية العلم والتكنولوجيا، والتي تساعد الفرد في الإحساس بالفرص واستغلال الفرص المتاحة، والقدرة على حساب المخاطر الممكن حدوثها، وتم اتخاذ القرار المناسب بشأنها؛ كما وتشير هذه النظرية إلى أن الشخص الريادي يتميز عن غيره في أن لديه الشغف في توظيف استراتيجيات ريادية تتميز بديمومة التنافسية والمجازفة؛ بما يؤدي إلى الاستفادة من الموارد بأسلوب إبداعي، واستغلال الفرص الريادية، والقدرة على تحمل المخاطر (Potinkara et al., 2013) والشكل (1) يوضح نظريات التعليم الريادي.



شكل رقم (1) نظريات التعليم الريادي

والتعليم الريادي بمختلف نظرياته، نجد أنه يتميز بمميزات عديدة تهدف جميعها إلى اكساب الفرد بمراحل عمرية مختلفة العديد من السمات الريادية مثل المبادرة، والمخاطرة، والسيطرة الجوهرية الداخلية (Internal Locus of Control) والاستقلالية.

5. استراتيجيات التعليم الريادي:

- وهناك مجموعة من استراتيجيات التعليم الريادي التي يمكن من خلالها تطوير النظم التعليمية في ضوء مجتمع المعرفة، والتي ذكرها الزميتي (٢٠١٢، ١١٨ - ١١٩) والمتمثلة فيما يأتي:
- **استراتيجية التعليم التوقعي:** يسعى لإعداد المتعلم القادر على التحسب للتغيرات المتوقعة والمحتملة والاستعداد القبلي لها، والتعامل بفاعلية مع أحداثها، بل السعي لإحداثها.
 - **استراتيجية التعليم الديمقراطي:** يعد المتعلم للتعامل مع الآخرين وقبولهم، والتعاون معهم في إطار من حرصه على الاختلاف عنهم وليس معهم، بما يدعم ثقافة الاختلاف والتباين.
 - **استراتيجية التعليم العلمي الناقد:** يُنمي في المتعلم رفض أي حتمية أو التسليم بالحقائق أو الاستسلام للمعرفة السائدة، أو العمل بموجبها، قبل التحقق من صحتها، وتمحيصها، واختبارها.
 - **استراتيجية التعليم الإبداعي:** يكسب المتعلم مهارات التفكير الإبداعي الخلاق، ويدربه على أصول الإنتاج المعرفي والإبداع التكنولوجي، الذي ينطلق من مفهوم الإبداع، ويؤكد على أن الإبداع هو اكتشاف علاقات جديدة من أجل تغيير الواقع.
 - **استراتيجية التعليم المستمر والذاتي:** يدعم لدى المتعلم مبدأ مواصلة التعلم مدى الحياة، ويكسب مهارات التعلم المستقل والذاتي، ويسعى إلى تعظيم وتكريس مفهوم التعلم الذاتي بدلاً من التعليم.
 - **استراتيجية التعليم المواكب للتغيرات المعرفية:** يسهم في إحداثها ويواكب تطورها، فلا معنى لتعليم لا يواكب التغيرات المعرفية، كذلك فإن أي مجتمع

لا يتفاعل مع التغييرات المعرفية، ولا يسهم في إحداثها وتطويرها، هو مجتمع يعيش متفضلاً على الآخرين، مجتمع تابع، عاجز عن المنافسة والتطور.

- **استراتيجية التعليم للمعرفة:** يساعد الأفراد على اكتساب أدوات الفهم، واستعمال المعرفة الجديدة وإيجاد الطرق الصحيحة للتعلم بفعالية.
- **استراتيجية التعليم التكنولوجي:** يعمل على توسيع نطاق التعليم في المجتمعات الحديثة، وتوسيع التدريب، ونشر المعرفة بشكل أفضل بكثير مما هو سائد الآن، والشكل 2 يوضح هذه الاستراتيجيات.



شكل رقم (2) يوضح العلاقة بين استراتيجيات التعلم الريادي ومجتمع المعرفة ويتضح من الشكل السابق أن مجتمع المعرفة يمكن الوصول إليه، والوفاء بمتطلباته؛ من خلال الاستراتيجيات التعليمية المتعددة للتعليم الريادي التي تسهم في تنشئة جيل قادر على إنتاج المعرفة المبتكرة والمتميزة، جيل يمتلك القدرات

الإبداعية والابتكارية، والمهارات الريادية، التي تمكنه من المنافسة المحلية والعالمية، وبما يحقق نهضة وتقدم المجتمع.

ومن خلال العرض السابق، يتبين أن التعليم الريادي يقوم أساسًا على المعرفة، كما وأن استمرارية قيادة الأعمال تبدأ بالمعرفة، وتحتاج إلى أفراد رياديين، يمتلكون القدرة على الاستثمار الأمثل في المعرفة، وهذا يتطلب وجود أنظمة تعليمية موجهة نحو رفد المجتمع بالرياديين الذين يمتلكون مهارات مجتمع المعرفة والمتمثلة في توليد المعرفة، ومعالجتها، ونقلها، والاستثمار فيها، كل هذا سيساعد في تمكينهم وبشكل أكبر في استغلال الفرص المتاحة وحسن استثمارها. في الوقت الذي نجد أن الريادة والابتكار صنوان واحد، فكلاهما يعدان من القوى الأساسية التي تشكل مجتمع المعرفة، وأن التحول إلى مجتمع المعرفة لا يتم إلا من خلال وجود أفراد رياديين قادرين على مواجهة التحديات المعقدة لمجتمع المعرفة باستخدام ملكة الريادة والابتكار (Invention)، وكذلك يمتلكون القدرة على المبادرة (Self Initiative)؛ للوصول إلى حلول مبتكرة، كل ذلك لا يتحقق إلا من خلال وجود أنظمة تعليمية حاضنة لهؤلاء الرياديين الذين يمتلكون جميع خصائص مجتمع المعرفة بكل كيانه، وصفاته، ومجالاته، ويمتلكون ثقافة تبادل المعلومات، وتقاسمها، بأسلوب ريادي وابتكاري غير مألوف.

المحور الثاني: خصائص ومتطلبات مجتمع المعرفة

يعظم مجتمع المعرفة من قيمة المعرفة، ويرفع من شأنها، ويقدمها على ما سواها، ويجعل لها أولوية، بحيث تتقدم وتتفوق على كثير من الأولويات، وهذا يعني أن المعرفة هي التي أصبحت تشكل نظرة المجتمع إلى نفسه، وإلى ما حوله، وتحديد مواقفه وممارساته في شتى مناشط الحياة، وهو المجتمع الذي تتدفق فيه المعارف، والمعلومات بسهولة، ويسر، وبدون عوائق وصعوبات؛ بحيث يمكن الوصول إليها بطريقة سريعة، وبوسائل متعددة، خلال وقت قصير، وبدون متاعب وتكاليف مجهدة وباهظة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003). ويتناول المحور الحالي مجتمع المعرفة من حيث؛ خصائصه، وأساسه، وأبعاده، ومتطلباته، وفيما يلي عرض لها بالتفصيل.

1. خصائص مجتمع المعرفة:

يشير نصار (2015) إلى أن مجتمع المعرفة يتميز بمجموعة من الخصائص

من أهمها:

- المعرفة على درجة عالية من التخصص، يمتلكها أفراد يطلق عليهم عمال المعرفة وهم أفراد يتطلب تأهيلهم تعليم عالي المستوى، وتتطلب طبيعة أعمالهم معارف تخصصية دقيقة، ومهارات عالية.
- وجود منظمات التعلم: وهي منظمات متخصصة، ينتمي إليها عمال المعرفة؛ ومنظمة التعلم عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين يتعاملون مع بعضهم، ومع العالم المحيط بهم، ويعملون كفريق ضمن مؤسسة يشعرون بالانتماء إليها، وفيها يتاح لهم الفرص لاكتشاف المعرفة، وإنتاجها وتطبيقها.
- مجتمع منتج للمعرفة ومستخدم لها، ولا يمكن إنتاج معرفة، واستخدامها دون استقصاء، وبحث إجرائي لذلك فالمؤسسات في مجتمع المعرفة توفر لمنتسبيها الفرص المناسبة لدراسة المشكلات والتحديات التي تواجههم، وتوفر لهم الفرص لتوظيف البحث الإجرائي، وتعمل على تطوير إدارات البحوث التابعة لها.
- التطوير المستمر للمعرفة؛ من خلال التعليم المستمر حيث يطلب من عمال المعرفة (المهنيين) تطوير معارفهم باستمرار؛ لمواجهة التطور الكبير الذي يحدث في المهن المختلفة، ومن ثم تبرز الحاجة إلى تطوير برامج التعليم المستمر في مجتمع المعرفة.
- الطابع الدولي، حيث تزايد حدة المنافسة الاقتصادية بين الدول، وغياب المستندات الورقية في المعاملات، وسرعة تغير المفاهيم، والمشاركة المجتمعية، وانتشار الديمقراطية، والتركيز على التطوير، والابتكار نظراً للتقدم السريع للمعرفة، وتحقيق أعلى مستوى من الرفاهية الاجتماعية.
- زيادة الناتج المحلي الإجمالي المبني على المعرفة، وزيادة الاستثمارات في المعرفة والمعلومات من خلال زيادة الإنفاق على التعليم، والبحث، والتطوير، والتوسع في الصناعات المعرفية، مما يجعل المعرفة هي المكون الرئيس

للنظام الاقتصادي والاجتماعي المعاصر، وتنوع مراكز البحوث القادرة على إنتاج المعرفة، وانتشارها، ومساهمة المؤسسات والشركات في تأسيس مجتمع المعرفة من خلال اشتراكها في تمويل التعليم والبحث والتدريب.

- تعقد المعرفة وتعدد التخصصات، وظهور التخصصات البيئية، والتخصصات العابرة، وزيادة الاهتمام برأس المال الفكري؛ المتمثل في رأس المال البشري، ورأس المال الهيكلي الذي يشمل الملكية الفكرية، والمنهجيات، والبرامج، والوثائق، والمستندات، وغيرها من النواتج المعرفية.
- الإدارة فائقة السرعة القادرة على الاستجابة للتغيير، والتي تشجع اكتساب المعارف والقدرات والأساليب الإدارية الجديدة.

كما بين كل من عثمان وعرfan (2007) ما يميز مجتمع المعرفة من

خصائص تميزه عن المجتمعات والتي تتمثل بما يأتي: توافر مستوى عال من التعليم، ونمو متزايد في قوة العمل التي تملك المعرفة وتستطيع التعامل معها، والقدرة على الإنتاج باستخدام الذكاء الصناعي، وتحول مؤسسات المجتمع الخاصة والحكومية ومنظمات المجتمع المدني إلى هيئات، ومنظمات ذكية، مع الاحتفاظ بأشكال المعرفة المختلفة في بنوك المعلومات وإمكان إعادة صياغتها، وتشكيلها أو تحويلها إلى خطط تنظيمية، وجود مراكز للبحوث القادرة على إنتاج المعرفة، والاستفادة من الخبرات المتراكمة، والمساعدة في خلق وتوفير المناخ الثقافي الذي يمكنه فهم مغزى هذه التغييرات، والتجديدات، وبتقبلها ويتجاوز معها.

ومما سبق فإن مجتمع المعرفة يتميز بالعديد من الخصائص التي تجعله مجتمع متميز من حيث نوعية المعرفة المنتجة، والقدرة على تطويرها باستمرار؛ من خلال إدارة لديها قدرة فائقة على الاستجابة للمتغيرات، ويقوم بإنتاجها أفراد على مستوى عال من التعليم، والتدريب يطلق عليهم عمال المعرفة، وذلك في إطار مؤسسات يطلق عليها منظمات متعلمة، كما يتميز المنتج بالتعدد وتعدد التخصصات، مما يسهم في زيادة الناتج الإجمالي القائم على المعرفة، مما يؤكد أهمية التعليم والاهتمام به ودوره في تحقيق ذلك.

2. أسس مجتمع المعرفة:

- يحدد تقرير التنمية الإنسانية العربية (2003) أسس مجتمع المعرفة فيما يلي:
- إطلاق حرية الرأي والتعبير دعماً للديمقراطية.
- النشر الكامل للتعليم الراقى، مع إعطاء عناية خاصة لطرفي الاتصال، والتعليم المستمر مدى الحياة.
- توطین العلم، وبناء القدرات الذاتية في البحث والتطوير التقني في جميع النشاطات المجتمعية.
- التحول نحو نمط إنتاج المعرفة في البيئة الاقتصادية، والاجتماعية العربية.
- تأسيس نموذج معرفي عام، وأصيل، ومنفتح، ومستتير، ذي خصوصية ثقافية.
- كما يؤكد القرني (٢٠٠٩/١٤٣٠، ٣٦ - ٣٧) مجموعة من المحاور التي تمثل أركاناً أساسية في بناء مجتمع المعرفة تمثلت أبرزها في: نشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في كافة أرجاء الوطن، دعم الابتكار والإبداع في المدارس والجامعات، وتكريم المبدعين والمبتكرين، وتقديرهم معنوياً ومادياً، وترسيخ ذلك كثقافة مجتمعية، توفير المناخ المناسب؛ لاكتساب، ونشر، وإنتاج المعرفة، والتركيز على الاستثمار في رأس المال البشري، واعتباره مصدر الثروة للوطن في المستقبل.
- ويشير عيد (2004) كما هو مذكور في عساف (2017، 114) أن من المبادئ الأساسية لمجتمع المعرفة: توفير الخدمة الشاملة لجميع الأفراد للحصول على المعلومات واستخدامها، وتساوى الفرص بين الأفراد للحصول على المعلومات، وتنوع المحتوى بحيث يسد حاجات ورغبات جميع فئات المجتمع بثقافتهم وفئاتهم المختلفة، وضرورة تطبيق حقوق الملكية الفكرية.
- كما تذكر (الرابغي والشماسي، 2018، 91) أن مقومات بناء مجتمع المعرفة تتمثل في:
- تعزيز الإنفاق والتمويل على البحث العلمي، وتطوير التعليم العام، والعالي، وتوفير متطلباته لإتاحة الفرصة أمام الموارد البشرية للمزيد من الابتكار والإبداع.
- تنمية وتطوير قدرات الموارد البشرية من خلال توفير بيئة ملائمة محفزة للإبداع والابتكار.

- إرساء دعائم نظام وطني للابتكار، والإبداع بهدف تشجيع وتطوير أداء أفراد المجتمع وفق آليات محددة، وإتاحة التعاون مع الهيئات والمنظمات العالمية.
- سن التشريعات والقوانين اللازمة لتنظيم مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة.

ومن ثم فإن مجتمع المعرفة يستند على مجموعة من الأسس والمقومات، من أهمها توفر نظام تعليمي عالي الجودة، يعمل على تنمية الإبداع والابتكار لدى المتعلمين، وإكسابهم المهارات الريادية؛ التي تمكنهم من بناء مجتمع المعرفة، ويعد الاهتمام برأس المال البشري، وتوفير المناخ المناسب لنشر وإنتاج المعرفة باستخدام التكنولوجيا الحديثة من الدعائم الأساسية لبناء مجتمع المعرفة، وكذلك الاهتمام بالبحث العلمي من خلال تعزيز الموازنات المالية المخصصة له، بالإضافة إلي سن التشريعات والقوانين التي تضمن توفير بيئة محفزة للإبداع والابتكار تسهم في تنمية وتطوير رأس المال البشري باعتباره الدعامة الأساسية لبناء مجتمع المعرفة .

3. أبعاد مجتمع المعرفة:

كما أصبح لمجتمع المعرفة أبعاد مختلفة ومتشابكة يجب استغلالها كما ينبغي، حتى لا تقع الدول على هامش المجتمع الدولي، ومن أهم هذه الأبعاد التي بينها النصار (2016) وهي:

- **البعد الاقتصادي:** تعتبر المعلومة في مجتمع المعرفة هي السلعة والمصدر الأساسي للقيمة المضافة، وخلق فرص العمل وترشيد الاقتصاد؛ بما يعني أن المجتمع الذي ينتج المعلومة ويستعملها في كافة مجالات اقتصاده، ونشاطاته المختلفة، هو المجتمع الذي يستطيع أن ينافس ويفرض نفسه، وهذا ما نجده في البلاد المتقدمة كالولايات المتحدة، واليابان وغيرهما، حيث يمكن اعتبارها مجتمعات معرفة؛ لأن اقتصادها يعتمد على الإبداع والاختراع، وعلى استخدام وتطوير ونقل المعلومات، أكثر من الاعتماد على السلع والخدمات.

- **البعد التكنولوجي:** ويعني سيادة انتشار المعلومات، وتطبيقها في مختلف مجالات الحياة، بما يعني ضرورة الاهتمام بالوسائط الإعلامية والمعلوماتية، كما يعني توفير البيئة اللازمة من وسائل اتصال وتكنولوجيا الاتصالات وجعلها في متناول الجميع.
 - **البعد الاجتماعي:** ويعني سيادة درجة معينة من الثقافة المعلوماتية في المجتمع مع زيادة مستوى الوعي بتكنولوجيا المعلومات، وأهمية المعلومة ودورها في الحياة اليومية للإنسان، فالمجتمع هنا مطالب بتوفير الوسائط والمعلومات الضرورية من حيث الكم والكيف، والتي تساعد على اكتساب المعرفة لمن يريد، وكذلك تساعد على إنتاج المعرفة، والذي يمكن أن يتم من خلال عملية التنشئة والتعليم.
 - **البعد الثقافي:** ويعني إعطاء أهمية قصوى للمعلومة، والمعرفة، والاهتمام بالقدرات الإبداعية للأشخاص، وتوفير حرية التفكير، والإبداع، والعدالة في توزيع العلم والمعرفة، والخدمات بين الطبقات المختلفة في المجتمع.
 - **البعد السياسي:** إذ يعني اشتراك الأفراد في اتخاذ القرارات بطريقة رشيدة وعقلانية، أي بطريقة مبنية على المعلومة، وهذا يتطلب توسيع حرية تداول المعلومة، وتوفير مناخ سياسي مبني على الديمقراطية، والعدالة، والمساواة، وإقحام الجماهير في عملية اتخاذ القرار والمشاركة السياسية الفعالة.
- ويتضح من ذلك أن مجتمع المعرفة له العديد من الأبعاد التي تشمل المجالات المختلفة لأي مجتمع، وبالتالي فإن مجتمع المعرفة مجتمع متكامل من مختلف الجوانب الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية والثقافية، والتكنولوجية، ودخول هذا المجتمع يتطلب مراعاة هذه الأبعاد، بل الاهتمام بها، والعمل على تحقيقها، حيث يسهم ذلك في تكوين مجتمع له قدرة عالية على المنافسة، والريادة، والتميز في مختلف المجالات، ويضمن لها درجة عالية من التطوير، والتحسين المستمر.

4. متطلبات مجتمع المعرفة:

يفرض مجتمع المعرفة العديد من المتطلبات التي يجب أن تراعيها النظم التعليمية وتعمل على تلبيتها، والاهتمام بها، في عملية التطوير، حيث أشار البيلاوي وحسن (2007، 22) إلى أن هناك مجموعة من المتطلبات الإدارية، تتمثل فيما يلي:

- قيادة إدارية فعالة تتولى وضع الأسس والمعايير، وتوفير مقومات التنفيذ السليم للخطط والبرامج.
- تمكين الأفراد العاملين، وذلك بإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في وضع أهداف وسياسة المؤسسة التعليمية التي يعملون بها.
- بناء استراتيجي متكامل يعبر عن التوجهات الرئيسية للمنظمة ونظرتها المستقبلية.
- هياكل تنظيمية مرنة، ومتناسبة مع متطلبات الأداء، وقابلة للتعديل، والتكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية.
- التغيير الثقافي للأفراد العاملين، وما يحملونه من قيم، ومعايير ثقافية قديماً لا تتناسب مع طبيعة العصر أو المناخ الذي توجد فيه المدرسة.
- تعميق المعرفة لدى الأفراد؛ لأن وجود معرفة متعمقة لدى الأعضاء يساعد على خلق الرؤى الفعالة عن العمليات الإدارية.
- نظام متكامل يضم آليات ترصد المعلومات المطلوبة، وتحديد مصادرها، ووسائل تجميعها وقواعد معالجتها، وتداولها، وتحديثها، وحفظها، واسترجاعها، فضلاً عن قواعد وآليات توظيفها لدعم اتخاذ القرار.
- إعادة هيكلة وإعادة هندسة العمليات، وإعادة تصميم سلسلة القيم، وتعميق استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات.

كما تتمثل متطلبات مجتمع المعرفة في وجود فلسفة تربوية واضحة المعالم، تسهم في تطوير التعليم، والبحث العلمي، وقادرة على تحديد غايات التربية وأهدافها، ونشر ثقافة التنمية المهنية لجميع العاملين بالمؤسسة التعليمية حتى يصبحوا قادرين على أداء مهامهم بمستوى عال من الجودة، وتفعيل الشراكة المجتمعية بين المؤسسات التعليمية، وغيرها من

المؤسسات سواءً على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي، وتوفير مصادر بديلة لتمويل التعليم، والتوجه نحو الإدارة الرقمية كأسلوب عمل لتسيير الأعمال، والأنشطة الافتراضية، والاحتراف الأكاديمي الذي يسعى لرفع الكفايات العلمية والمهنية لكافة أفراد المنظومة التعليمية. (مزيد، 2014)

كما أن المجتمع الذي يريد أن يصل لمجتمع المعرفة فعليه توفير المتطلبات الآتية: (عبد الحي، 2013)

- إتاحة فرص التعليم للمجتمع، فلم يعد التعليم محدودًا بفئات عمرية خاصة، بل يشمل جميع السكان الذين لديهم القدرة على التعلم، ويكون ذلك من خلال تطوير برامج التعليم والتدريب، وجعل التعليم مدى الحياة.
- إدخال أنماط جديدة للتعليم مثل: التعليم المتناوب، والتعليم عن بعد، والتعليم عبر الإنترنت والتعليم المفتوح، والتعليم في مواقع العمل.
- الاعتماد على قدرات ومهارات المعلوماتية، وغرسها في نفوس الأفراد، مع الاهتمام بقدرات الإبداع والابتكار.
- تعدد مصادر المعرفة، فلم تعد مؤسسات التعليم هي المكان الوحيد لتوليف المعرفة، بل يشملها البيت والمدرسة ومؤسسات المجتمع المدني، فهي مصادر أخرى للمعرفة.
- التكامل بين ثورة المعلومات والحواسيب وثورة الاتصالات أوجدت تغييرًا في نمط الحياة، وبالتالي فطريقة العيش، والعمل، والتعليم، تحررت من قيود المكان والزمان.

ولهذا يؤكد تقرير التنمية الإنسانية العربية (2003) إلى أن متطلبات بناء مجتمع المعرفة تستند على ما يلي:

1. النشر الكامل للتعليم راقى النوعية، مع العناية الخاصة لطرفي الاتصال التعليمي والتعليم المستمر مدى الحياة، وإعطاء الأولوية للتعليم في مرحلة الطفولة، وتعميم التعليم الأساسي للجميع، وترقية جودة النوعية في جميع مراحل التعليم، والاهتمام بالنهوض بالتعليم العالي.

2. التحول الجاد نحو نمط إنتاج المعرفة، سواءً على مستوى البنية الاجتماعية، والاقتصادية من خلال التوجه نحو تطوير الموارد القابلة للتجدد، اعتماداً على القدرات التكنولوجية، والمعرفية الذاتية، وتنوع البيئة الاقتصادية والأسواق، مع تعزيز نسق حوافز مجتمعي تعليمي في شأن اكتساب المعرفة وتوظيفها في التنمية الإنسانية.

3. توطين العلم، وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطور التكنولوجي في جميع الأنشطة المجتمعية، من خلال تشجيع البحث، وإقامة نسق للابتكار، والإسراع في تقنية المعلومات والاتصالات.

ومما سبق فإن مجتمع المعرفة يتطلب نظم تعليمية بمواصفات معينة، وفق متطلبات محددة سواء كانت إدارية أو عامة، بحيث يتوفر نظام تعليمي يساعد في إعداد الأجيال التي تستطيع أن تتعامل مع مجتمع المعرفة، بل التي تستطيع بناء هذا المجتمع، من خلال إكسابهم المهارات، والقدرات اللازمة لذلك، ويعد التعليم الريادي وما يتمتع به من خصائص ومميزات تمكن النظم التعليمية العربية من إعداد أجيال تمتلك القدرة على الإبداع والابتكار وإنتاج المعرفة، وتوليدها، ونشرها وتوظيفها باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، وبالتالي فإن التعليم الريادي أحد الطرق التي تمكن هذه النظم من دخول مجتمع المعرفة، وتلبية متطلباته، والوفاء بها. حيث إن الواقع الحالي لهذه النظم يحتاج لمثل هذه المداخل؛ حتى تتمكن من مواكبة النظم التعليمية العالمية التي استطاعت أن يكون لها السبق، والريادة في دخول مجتمع المعرفة وتلبية متطلباته.

المحور الثالث: دور التعليم الريادي في التحول نحو مجتمع المعرفة

يتطلب تطوير نظام التعليم في سلطنة عمان أن توفر مؤسسات التعليم المناخ الملائم الذي تنمو فيه الريادة، مناخ يتسم بالإبداع والابتكار والقدرة على إنتاج المعرفة، ونشرها، وتوظيفها؛ بما يلي متطلبات مجتمع المعرفة، ويساعد على ظهور القدرات الإبداعية، وتمييزها، وبالتالي يجب على المؤسسات التعليمية أن توفر الوسائل، والمواد، والتقنيات التعليمية الحديثة المعينة على تعلم الطلبة، وتوفر

جميع الوسائل التعليمية الممكنة، مثل المكتبة، والمختبرات، وأجهزة الحاسب الآلي، وتخصيص صالات لعرض الإنجازات، وأن تقدم التشجيع، والدعم المادي والمعنوي لهم، وأن تحثهم على إبراز المواهب، والقدرات الإبداعية، التي يتميزون بها، وزيادة تعاون الأسرة والمجتمع المحيط مع المدرسة.

وهناك العديد من العوامل التي تساعد على تطبيق التعليم الريادي بما يساعد على تطوير النظم التعليمية، وتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة وتتمثل فيما يلي:

1. **نشر ثقافة التعليم الريادي:** تعد الثقافة أحد العوامل المهمة في ريادة الأعمال، ذلك لأنها تحدد اتجاهات الأفراد نحو مبادرات ريادة الأعمال. ومن ناحية أخرى فإن القيم الثقافية تحدد مدى تقبل المجتمع للسلوكيات الريادية متمثلة في القدرة على تحمل المخاطرة، والتفكير المستقل (Underwood, 2017 & Jones). فالثقافات التي تقدر وتشجع مثل هذه السلوكيات، تساعد على ترويج إمكانية حدوث تغيرات، وابتكارات جذرية في المجتمع، كما يشهد العصر الحالي انتشاراً وقبولاً واسعاً لمفهوم "الثقافة الريادية" على المستوى العالمي، ويمكن أن يعرف مفهوم "الثقافة الريادية" بأنه "المفهوم الذي يدل على انتشار اتجاه اجتماعي إيجابي نحو المغامرة الشخصية التجارية، ويساعد، ويدعم النشاط الريادي" (زيدان، 2007). وهنا لابد من الإشارة إلى أهمية دور مؤسسات التعليم في إيجاد بيئة تعليمية تتوافر فيها ثقافة تدعو، وتشجع على ممارسة ريادة الأعمال، وتحفز على تعليم ريادة الأعمال من خلال سياستها المحفزة، وتمكن المدارس من تخريج أفضل الدارسين.

2. **بناء نموذج للمخرجات المتوقعة من التعليم الريادي:** بخصوص المخرجات المتوقعة من أي برنامج أو نظام تعليمي لريادة الأعمال على مستوى الفكر، والسلوك، والمهارة، والرؤية الواسعة لبيئة الأعمال، وكيفية التعامل معها، فهناك عدة نماذج طورها بعض الباحثين والكتاب في حقل ريادة الأعمال والتعليم الريادي (Pihkala, 2013 & Ruskovaara)، منها النموذج الذي طوره المركز الوطني لريادة الخريجين في المملكة المتحدة؛ ويشتمل هذا النموذج على السلوكيات، والمهارات الريادية، وأسلوب التعاطف مع الطريقة الريادية، وقيم

الريادة، وعمليات إجادة المشروعات الريادية والقدرة على إيجاد الفكرة الريادية وتمييزها، والتي لا بد من تعليمها للطلبة في المراحل الدراسية الأولى بحيث يركز محتوى المقررات على استراتيجيات التعليم والتدريب الإبداعية، التي تستخدم منهجيات تعليمية فعالة غير تقليدية، وذات جودة عالية؛ لتطوير المهارات الفكرية، والتحليلية، وتمييزها، لدى الطلبة (Hannon, 2005 & Gibb; Yamakawa et al., 2016).

3. **التعليم في ضوء منحى العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM):** إن تقديم الأنشطة الريادية، وتفعيلها في ضوء منحى العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في المؤسسات التربوية يمكن الطالب بأن يكون رياديًا، وتجعله يتصف بالصفات الريادية، وهذا ما بينه أمبوسعيدى والشحيمي (2014) فيما يلي:

- القدرة على تحليل المشكلات ((Problem-solvers: أي لدى الطلبة القدرة على تحديد الأسئلة، وتصميم الفروض لجمع البيانات، وتنظيمها، واستخلاص الاستنتاجات، وتطبيق ما فهموه في حالات جديدة مبتكرة.
- مبدع (Innovators): أي لدى الطلبة القدرة على استخدام مبادئ الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا في عملية التصميم الهندسي.
- مخترع (Inventors): أي يهتم الطلبة باحتياجات العالم، ولديهم الإبداع في التصميم والاختبار وإعادة التصميم، وتنفيذ الحلول (العملية الهندسية).
- مطور لذواته (Self-reliant): أي لدى الطلبة القدرة على استخدام الدافع الذاتي والمبادرة، والثقة بالنفس، والعمل ضمن وقت وإطار محدد لتحقيق هدف معين.
- مفكر منطقي (Logical thinkers): أي لدى الطلبة القدرة على تطبيق عمليات التفكير المنطقي في الرياضيات، والعلوم، والهندسة.
- مثقف تكنولوجيا (Technologically literate): أي لدى الطلبة القدرة على فهم ووصف طبيعة التكنولوجيا، وتطوير المهارات اللازمة، وتطبيق التكنولوجيا على نحو ملائم.

4. إدارة مدرسية ريادية: إن توفر ثقافة الفكر الريادي والابتكاري، يعد من أهم متطلبات التعليم الريادي، وبالتالي لا بد من وجود إدارة مدرسية فاعلة تمتلك الفكر الريادي، وتعمل على نشر ثقافة العمل الريادي؛ من خلال تنمية المهارات، والقدرات الريادية، لدى جميع العاملين والطلبة على حدٍ سواء، وأن تحرص على توفير البيئة المحفزة لتنمية الريادة من خلال المناهج، وأساليب التدريس والبرامج، والأنشطة؛ بالإضافة إلى متابعة برامج تدريب المعلمين، وتميّنهم في جانب المهارات الريادية وتشجيع الابتكار (العمرى، 2011؛ الشعراي، 2009). فالإدارة المدرسية بما تمتلك من صلاحيات وسلطة تنفيذية، تستطيع أن تنمي القدرات الفردية لدى طلبتها؛ إذا وفرت لهم الجو المحفز عقلياً وانفعالياً؛ لتنمية القدرات الابتكارية، فإن الافتراض القائل بأن الابتكار كغيره من السمات أو القدرات الإنسانية موجود لدى الجميع مع اختلاف الدرجة هو افتراض مقبول، كما أن الافتراض القائل بأن القدرة الابتكارية يمكن تميّتها؛ من خلال المؤثرات البيئية شأنها شأن باقي المهارات الإنسانية هو افتراض مقبول أيضاً؛ لأنه بدون هذين الافتراضين لا يمكن الحديث عن دور المدرسة أو غيرها من المؤسسات التربوية، والمجتمعية، في تنمية ورعاية الابتكار (الخضراء، 2005).

5. بيئة تعليمية محفزة لريادة الأعمال: وهنا يمكن القول بأن أهمية وجود بيئة تعليمية محفزة لريادة الأعمال إنما أصبح أمراً ضرورياً بعد أن أشارت العديد من الدراسات أن رواد الأعمال بالفطرة ما هو إلا أسطورة (زيدان، 2007؛ العمرى، 2011)، وأنه من الممكن تنشئة، وتأهيل رواد الأعمال من خلال التعليم، وما يمارس داخل المؤسسات التعليمية من برامج، وفعاليات تنمي لدى الطالب مهارات ريادة الأعمال. وأن مجال ريادة الأعمال ما هو إلا نظام يخضع للتعليم والتأهيل، مثل أي مجال آخر. ولكي توصف المنظمات بالريادية، ويتحلى الأفراد بالروح الريادية، يجب تشجيع وتدعيم القدرة على الابتكار، والتعلم من خلال إدارة مدرسية فاعلة تؤمن بأهمية ريادة الأعمال، وتعمل على نشر ثقافته؛ من خلال ما يجري داخل العملية التعليمية-التعلمية، وما يطرح من برامج للإنماء المهني وتبني مشاريع ريادية فاعلة، تخدم المجتمع وخطته التنموية (Kyrö, 2015).

المحور الرابع: سمات النظم التعليمية في مجتمع المعرفة:

إن النظم التعليمية في مجتمع المعرفة والتي يعمل التعليم الريادي على تحقيقها تتسم بأن التعليم فيها تعليم مدى الحياة، وأن التعليم أصبح من أجل التعلم وتنمية المهارات المعرفية وما وراء المعرفية، ووجود دور أكبر للتكنولوجيا، واستخداماتها في مجال التعليم وهذا ما أكده عليان (٢٠١٢ ، ٢١٤٠ - ٢١٤١)، على أن التعليم في مجتمع المعرفة هو التعليم مدى الحياة، فهو يضمن تعلم الأفراد في أماكن مختلفة وقت الفراغ، مثل العمل، والمنزل، وليس فقط في مؤسسات تعليمية محددة، وهي تتطلب تحولاً رئيسياً في كيفية تحديد الأفراد للتعليم، وممارسة الرقابة الشخصية، وتشكيلها وفقاً لأهدافهم وحياتهم الخاصة.

وأصبح التعليم في مجتمع المعرفة من أجل التعلم، وتنمية المهارات المعرفية، وما وراء المعرفة *Meta Knowledge* ، والقدرات لإنجاز ذلك، مخرجاً هاماً للمؤسسات التعليمية، حيث يحتاج كل الأفراد العاملين إلى القدرة على التعليم المستمر في مواقع مختلفة، والمساهمة بإيجابية في موقع العمل كمنظمة للتعلم، ويحتاج ذلك إلى عمل نماذج لهذه المهارات والقدرات، ومعنى ذلك أن الطلبة يستطيعون اكتساب مثل هذا التعلم بطريقة جديدة، حيث إن هناك تغير مستمر لنماذج وشكل العمل، حيث يقوم الأفراد بتغيير وظائفهم بصفة دائمة مع مرور الوقت عن ذي قبل، حيث تتناقص عملية التعايش بمهارة محددة، وتزداد الحاجة إلى التدريب في موقع العمل، بالإضافة إلى أنواع جديدة من التعليم داخل مؤسسات تعليمية تستند على هياكل تنظيمية مرنة، وقيادة تربوية فعالة. كما أن النظم التعليمية في حاجة مستمرة، ومرتازدة إلى نظم جديدة للإرشاد والتوجيه المدرسي؛ لتأكيد الموازنة الجيدة بين الأفراد العاملين، والوظائف التي يؤديها، وكذلك نماذج جديدة من الخدمات التي يتم تقديمها داخل المؤسسات التعليمية.

ويتميز التعليم في مجتمع المعرفة بتنامي الخدمات التعليمية المتمركزة حول تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي ساعدت على مواكبة المؤسسات التعليمية للتغير الحادث داخلها وخارجها، وكذلك زيادة رغبتها في تطبيق اللامركزية في

التعليم. بالإضافة إلى تواجد وسطاء جدد للمعرفة تتضمن تكنولوجيا الاتصال والمعلومات التي تدعم الخدمات المكملة للتعليم الرسمي، سواء كان ذلك في حالة تدعيم دراسة الطالب أو التمدرس المنزلي، ومن ثم تلاشت الحدود والحواجز الموجودة بين الحياة والتعلم، وبين التعليم النظامي واللائنظامي، وبين الإعداد المهني والإعداد الأكاديمي، وبين المدرسة والمجتمع والشركة وبين مؤسسات المجتمع، وبين موقع العمل والمنزل، في ظل سيادة النظم القائمة على إدارة المعرفة.

المحور الرابع: جهود سلطنة عمان في مجال التعليم الريادي والتحول نحو مجتمع المعرفة:

تولي وزارة التربية والتعليم اهتمامًا متزايدًا في غرس ثقافة ريادة العمل الحر لدى المتعلمين وإعدادهم للاعتماد على أنفسهم اقتصادياً، واجتماعياً، وإكسابهم مجموعة واسعة من المعارف والمهارات، والخبرات، والاتجاهات الإيجابية، التي تهيئهم لدخول سوق العمل بثقة واقتدار، رافدين بذلك المجتمع بالأيدي العاملة المؤهلة في مختلف المجالات؛ للمساهمة في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتمثل جهود وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان في مجال التعليم الريادي فيما يلي:

1. إعادة هيكلة النظام المدرسي إلى تعليم أساسي وما بعد الأساسي: نتج عنه مزيج متوازن من المبادرات التي تشجع التعليم للريادة. وقد شمل ذلك التحول التدريجي نحو اللامركزية في إدارة المدارس، مما أدى بدوره إلى تحول في عقليات من يديرون المدارس اللذين أصبحوا أكثر انفتاحاً نحو دعم روح الريادة في التعليم (الغساني وآخرون، 2010).
2. المناهج الدراسية للتعليم الأساسي والتعليم ما بعد الأساسي: تضم مزيجاً من المواد والمواضيع الدراسية التي تحسن مهارات الريادة بطريقة تكاملية. فعلى سبيل المثال يأتي ربط تطبيقات الرياضيات بالاقتصاد المحلي في مادة الرياضيات التطبيقية لصف الحادي عشر كطريقة فعالة لدمج الريادة في محتوى المادة الدراسية، كذلك فإن مواد ومواضيع

مثل "مسارك المهني" و"المهارات الحياتية" تغطي الكثير من المجالات الداعمة للتفكير الريادي (الغساني وآخرون، 2010).

3. القرار الوزاري رقم (2012/422م) بتاريخ 4/أغسطس 2012م بتشكيل

لجنتين لريادة الأعمال: أحدهما رئيسية والأخرى تنفيذية؛ بهدف تحديد المعارف، والمهارات، والقيم، التي ينبغي أن تتضمنها المناهج الدراسية؛ لتنمية قدرات المتعلمين في ريادة الأعمال، وتحديد البرامج التربوية التي يمكن أن يقدمها التوجيه المهني في مجال ريادة الأعمال، على أن تُنفذ من خلال أخصائي التوجيه المهني، فضلاً عن دراسة التجارب الدولية، والاستفادة من المشاريع والبرامج التربوية، والمسابقات التي تشرف عليها المنظمات الإقليمية والدولية في مجال ريادة الأعمال (وزارة التربية والتعليم، 2014ب).

4. إعداد برنامج تجريبي لدعم الابتكار وريادة الأعمال بالتعاون مع

مجلس البحث العلمي في عدد من مدارس محافظة مسقط، وذلك لتجميع بيانات ميدانية حول أفضل الطرق لغرس هذه المبادئ والمهارات الأساسية في البيئة المدرسية، ومن خلال هذا البرنامج تم إعداد وتطبيق عدد من الأنشطة التعزيزية للمناهج حول الابتكار وريادة الأعمال (وزارة التربية والتعليم، 2014ب).

5. إنشاء المركز الوطني للتوجيه المهني: بوزارة التربية والتعليم واعتماد

هيكلها التنظيمي بموجب القرار الوزاري رقم (2008/69م) في إطار حرص النظام التعليمي في السلطنة على توفير خدمات التوجيه المهني للطلاب، والباحثين عن عمل؛ لمساعدتهم في الحصول على وظيفة تناسب قدراتهم المهنية ومجال تخصصهم، فتم تزويد المدارس بكادر تعليمي مؤهل، ومدرب لتدريس الطلبة من خريجي مرحلة التعليم ما بعد الأساسي، ومساعدتهم في تحديد خياراتهم المهنية، وتحديد رغباتهم للدراسة في مؤسسات التعليم العالي بناءً على قدراتهم، ومعدل درجاتهم في الصف العاشر، كما تم تصميم صفحة للخدمات الإلكترونية المتاحة

للطالب؛ من أجل تسهيل الحصول على المعلومات، والربط مباشرة بمواقع مؤسسات التعليم العالي (المحروقية، 2008). ويأتي المركز الوطني للتوجيه المهني مضيئاً إلى قصص النجاح، حيث ساهم في تكوين التفكير الريادي في المدارس من خلال تزويد الطلبة بالعديد من الاستراتيجيات التخطيطية بالإضافة إلى مهارات حل المشكلات، ومهارات اتخاذ القرارات (الغساني وآخرون، 2010).

6. **تنظيم العديد من الندوات التي تهتم بزيادة قدرات الطلبة المهنية،** فقد انطلقت ندوة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبوح الشامخات خلال الفترة 21-23 يناير 2013 والتي جاءت بتوجيهات سامية من جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم حفظه الله ورعاه، حيث سعت الوزارة إلى تحقيق القرارات التي خرجت بها الندوة، حيث قامت بتنفيذ العديد من الندوات، منها ندوة التعليم وكفايات القرن الحادي والعشرين للفترة 22-24 سبتمبر 2013 والتي جاءت ترجمة للتوجهات السامية في الانعقاد السنوي لمجلس عمان 2011م، وفي عام 2012 إلى ضرورة الاهتمام بجودة المخرجات التعليمية، ثم ندوة التعليم لريادة الأعمال والابتكار 22-24 سبتمبر 2014، وقد خلصت الندوة إلى مخرجات عديدة تُعنى بريادة الأعمال في مجالات التخطيط، والسياسات التربوية، والتعليم، والتعلم، والتكنولوجيا، وتقنية المعلومات، ومواءمة مخرجات التعليم مع حاجات سوق العمل. كما نظم المركز الوطني للتوجيه المهني خلال الفترة 27-29 إبريل 2015 ندوة التوجيه المهني حيث قدمت في الندوة 30 ورقة عمل تنوعت بين تجارب، ودراسات، ومشاريع ريادية، وتوجهات حديثة، في مجال التوجيه المهني، قدمها (39) من الأكاديميين والباحثين في المجال (المركز الوطني للتوجيه المهني، 2017).

7. **تضمين موضوع ريادة الأعمال في مصفوفة المدى والتتابع لأنشطة مسارك المهني:** للمصنف (10-12) في الجزئية الخاصة باكتشاف

المسارات المهنية المختلفة، والتي جاءت أكثر شرحًا وتفصيلًا في مجال ريادة الأعمال بتخصيص النشاط الثامن بالصف العاشر بعنوان "أنا رائد" والتي تتضمن العديد من الأهداف، منها التعرف على مفهوم الريادة وأهميتها للفرد، والمجتمع المحلي والخارجي، والتعرف على صفات رائد الأعمال، وكيفية الحصول على تمويل لمشاريع ريادية، كما يتم تعريف الطالب بمفهوم التوظيف الذاتي في مصفوفة المدى، والذي تم وضع تفصيل له في النشاط الخامس في كتاب مسارك المهني للصف الحادي عشر. وهنا لا بد من الإشارة إلى الدور الفاعل الذي يقوم به أخصائيو التوجيه المهني في المدرسة، من حيث الإرشاد والتوجيه المهني، أو عن طريق استضافة خبراء وأخصائيين في مجال ريادة الأعمال؛ من أجل زيادة الوعي لدى الطلبة، وغرس حب العمل الذاتي الحر في نفوسهم (المركز الوطني للتوجيه المهني، 2017).

8. برنامج "ثمرة": والذي استهدف 132 من طلبة الثامن، والتاسع، والعاشر، والحادي عشر والثاني عشر؛ لتعريفهم بالتخصصات، والفرص الوظيفية في القطاع الزراعي والسمكي بالسلطنة، وتدريبهم على المهارات المتعلقة بالاستثمار في المهن الزراعية والحيوانية والسمكية، مع تقديم الاستشارات المهنية اللازمة، ومساعدة الطلبة على تأسيس شركات طلابية بإشراف أخصائيو وأخصائيات التوجيه المهني، وهو برنامج له أهمية كبيرة، كونه يسهم في بناء المسارات المهنية في هذا القطاع الحيوي (المركز الوطني للتوجيه المهني، 2017).

كما يشير التقرير السنوي للتعليم في سلطنة عمان (2017) الصادر عن مجلس التعليم، إلى العديد من الجهود التي بذلتها وزارة التربية والتعليم في مجال الابتكار وريادة الأعمال ومن أهمها: (مجلس التعليم، 2017)

1. دائرة الابتكار والأولمبياد العلمي: في إطار تعزيز الابتكار والاهتمام به، قامت الوزارة بترقية الهيكل التنظيمي لها، حيث تم تعديل مسمى دائرة التنمية المعرفية إلى مسمى (دائرة الابتكار والأولمبياد العلمي)؛ ليتناسب

مع توجهات الوزارة في دعم الابتكار، والريادة لدى الطلاب والمعلمين، وتضم الدائرة ثلاثة أقسام (قسم الأولمبياد العلمي، وقسم الابتكار العلمي، وقسم الدراسات الدولية)، الأمر الذي سيساعد على مضاعفة الجهود، والتركيز على الجانب العلمي بشكل أكبر.

2. **مهرجان العلوم:** من أجل تعزيز الاهتمام بالعلوم، وتكوين اتجاهات إيجابية لتعلمها، وتشجيع البحث العلمي والابتكار، وتوفير البيئة الداعمة والمحفزة للمبتكرين، وتشجيع الطلبة على دراسة التخصصات العلمية، نظمت الوزارة مهرجان عمان للعلوم في نسخته الأولى خلال الفترة من 24-28 أكتوبر 2017 وذلك بدعم من مؤسسات القطاع الخاص.

3. **برنامج "جاهز":** وهو عبارة عن حزمة برامج تدريبية تتضمن محورين أساسيين الأول: يعنى بالمهارات اللازمة للالتحاق بسوق العمل، والثاني يعنى بتنمية مهارات الطلاب في كيفية إنشاء شركات طلابية وإدارتها، وذلك بهدف تزويد الطلاب بالمهارات الأكثر طلبًا في سوق العمل، ونشر ثقافة ريادة الأعمال بين فئات الطلبة المستهدفة، ويأتي البرنامج بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم ممثلة في المركز الوطني للتوجيه المهني ووزارة التعليم العالي ممثلة في المديرية العامة لكليات العلوم التطبيقية، ويستهدف طلبة الصفوف (9-11) في محافظة شمال الباطنة.

4. **برنامج " حرفتي":** تم تنفيذ برنامج حرفتي بهدف تدريب الطلبة على التعامل مع المعدات والآلات المتطورة في إنتاج الصناعات الحرفية، وإطلاعهم على أحدث آليات وطرق التطوير والاستثمار في مجال الصناعات الحرفية، وغرس ثقافة ريادة الأعمال في هذا المجال، وتنفيذ الوزارة البرنامج بالتعاون مع الهيئة العامة للصناعات الحرفية، ويستهدف طلبة الصفوف (9-11) بمحافظة الداخلية.

5. **إنشاء مراكز الابتكار:** بهدف توفير بيئة جاذبة، ومشجعة للتعليم والتعلم، والاستفادة من التقنيات الحديثة لتحسين الخدمات التربوية/التعليمية

للطلاب بطريقة سهلة وموجهة، والاستفادة من الإمكانيات المادية المقدمة؛ للوصول بالمتعلمين للإنتاج العلمي، حيث عملت هذه المراكز على إيجاد بيئة مناسبة لتدريب المتعلمين على الاختراع، والابتكار، والتعامل مع معطيات العصر بما فيه من تقنيات حديثة، وتدريب الطلبة على المشاركة في حل قضايا مجتمعية، مستخدمين مهارات علمية ناجحة، والعمل بروح الفريق، وربط علوم الروبوت بالرياضيات، والعلوم، والميكانيكا، والتكنولوجيا، والهندسة، والبرمجة، من خلال تطبيقات عملية.

6. **برنامج سفراء نماء:** بهدف تدريب الطلبة على معارف ومهارات التنمية المستدامة، ونشر ذلك بين أقرانهم في المجتمع، من خلال مهمتهم كسفراء نماء للوطن، كما يهدف إلى تشجيع الطلبة على الريادة في العمل الاجتماعي؛ لنشر ثقافة التنمية المستدامة، والحد من السلوكيات غير المرغوبة، وتنفيذ الوزارة البرنامج بالتعاون مع مجموعة نماء القابضة، ويستهدف طلبة الصفوف من (8-10)

ومما سبق يتضح أهمية الدور الذي توليه وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان للتعليم الريادي باعتباره المدخل الأساسي؛ لمواكبة احتياجات العصر، وإعداد الشباب وفقاً لمتطلبات سوق العمل، حيث أصبح واضحاً أهمية التعليم الريادي، ودوره في إكساب الأفراد المهارات والاتجاهات التي تؤهلهم للعمل الحر، وفق نظم العمل التنافسية المحلية والعالمية، بناءً على قدراتهم ومهارات الابتكارية والإبداعية، والتي تمكنهم من أن يكونوا محوراً فاعلاً في عملية التنمية.

وبالرغم من ذلك فإن هذه الجهود كانت قاصرة على فئة معينة من الطلاب وكذلك بعض المحافظات، حيث كان تستهدف طلبة الصفوف من (9-11) أو من (8-10) وكذلك كانت تطبق في بعض المحافظات مثل شمال الباطنة والداخلية ومسقط، كما أن معظم هذه الجهود كانت مؤقتة ولا يتم تقديمها بشكل دائم، كما أنها متفرقة دون وجود استراتيجية واضحة يتم العمل في ضوءها، مما يعني أن تأثير هذه الجهود كان محدوداً للغاية ولم يشمل جميع طلبة التعليم المدرسي ما بعد

الأساسي، مما يتطلب أن تكون هناك رؤية واضحة وأهداف محددة لتقديم هذه المبادرات والبرامج من خلال استراتيجية متكاملة للوزارة تستطيع من خلالها تطبيق التعليم الريادي بالمدارس، وإعداد الطلبة للتعامل مع متطلبات سوق العمل واحتياجات المجتمع ومتغيرات العصر وبما يسهم في بناء مجتمع المعرفة . وبالنسبة لجهود السلطنة للتحويل نحو مجتمع المعرفة: فقد قامت السلطنة بعدد من الإجراءات التي تدل على اهتمامها بمجتمع المعرفة، والمساهمة في تحقيق متطلباته، ويتضح ذلك من خلال:

- **تجهيز البنية الأساسية لمجتمع المعرفة، وإدخال الحاسب الآلي في جميع القطاعات،** ولذلك صدر المرسوم السلطاني رقم 52 في 31 مايو 2006م والذي قضى بإنشاء هيئة تقنية المعلومات التي ألحقت بوزارة الاقتصاد الوطني آنذاك وهي المسؤولة عن تنفيذ مشاريع البنية الأساسية ذات العلاقة بعمان الرقمية، وتقديم الدعم والاستشارات الفنية للمؤسسات الحكومية لتعزيز خدماتها الإلكترونية، وتوعية وتأهيل المجتمع في مجال تقنية المعلومات، وتشجيع الابتكار الرقمي في السلطنة (هيئة تقنية المعلومات، 2010). وقامت هيئة تقنية المعلومات بالعديد من مشاريع البنية الأساسية لمبادرة عمان الرقمية، ومنها ربط المدارس بشبكة الإنترنت، حيث قامت الهيئة بتطوير الفكرة وصياغة المتطلبات بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، وقد ساهم هذا المشروع في ربط مدارس السلطنة بشبكة الإنترنت والبوابة التعليمية الإلكترونية. ويكمن الهدف الأساسي من هذا المشروع في تسهيل الوصول الى المعلومات، وتقليص الفجوة الرقمية في المجتمع العماني؛ وذلك من أجل تجهيز الجيل القادم بالأدوات اللازمة للحصول على المعرفة، وزيادة القدرة التنافسية لليد العمانية العاملة في السوق المحلية والعالمية (ضاهر، 2010).
- **مشروع البوابة التعليمية لوزارة التربية والتعليم:** حيث يعد من أهم الجهود التي تساعد على التحويل نحو مجتمع المعرفة. وهي عبارة عن نظام تعليمي تفاعلي وبيئة رقمية تربط عناصر العملية التعليمية

إلكترونيًا (الطالب، المعلم، ولي الأمر، المدرسة، الوزارة) من خلال الإنترنت وعن طريق مجموعة من البرامج والأنظمة المحوسبة؛ بهدف تسهيل العملية التعليمية وتقديمها في شكل أكثر فاعلية وتشويق. كما أنها تساعد على تنظيم ومتابعة الأعمال الإدارية يجعلها أكثر إحكامًا وتنظيمًا من خلال نظام المراسلات والأرشفة الإلكترونية. وتعتبر البوابة التعليمية وسيلة للاتصال بين قواعد بيانات وزارة التربية والتعليم، وبين جمهور الوزارة الذي ينتمي إليه، سواء كانوا من الهيئة الإدارية أو التدريسية في كافة القطاعات، كالوزارة، والمحافظات التعليمية، والمدرسة، أو بين الطالب وولي أمره، وأعضاء من المجتمع المهتمين بهذا القطاع؛ بهدف تقديم خدمات إلكترونية إدارية كانت أو تعليمية. (وزارة التربية والتعليم، 2007).

- **تضمن الخطط الخمسية لوزارة التربية والتعليم** لبعض متطلبات تحقيق مجتمع المعرفة: وأنها بدأت تشكل محورًا أساسيًا في الأهداف، ولذلك تأتي الأهداف العامة للخطة لتؤكد الاهتمام بهذه المتطلبات وتكثيف الجهود للوصول إلى المجتمع المعرفي، حيث تمثلت الأهداف العامة للخطة الخمسية السابعة 2006-2010م فيما يلي (وزارة التربية والتعليم، 2011): الاستمرار في نشر التعليم وإتاحته لكل المواطنين، تحسين جودة التعليم، تنمية الموارد البشرية، رفع مستوى الخدمات المقدمة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، زيادة نسبة الالتحاق ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار وتطوير برامجها، مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المحلي، إعطاء مزيد من اللامركزية للمديريات والمدارس في النواحي الإدارية والمالية والفنية.

ومما سبق فإن سلطنة عمان بذلت العديد من الجهود نحو التحول لمجتمع المعرفة من خلال وضع السياسات والخطط التي تساعد على تلبية متطلبات مجتمع المعرفة، وتجهيز البنية التحتية التي تساعد على مواكبة مجتمع المعرفة، وكذلك إعداد الموارد البشرية القادرة على التعامل مع هذا المجتمع، كما أن اهتمام

السلطنة بالتعليم الريادي يعد أحد الإجراءات التي تساعد على التحول نحو مجتمع المعرفة، وقد ساهمت هذه الجهود في تقليص الفجوة الرقمية في المجتمع العماني، حيث سهولة الوصول الى المعلومات، وإكساب الأفراد المهارات والأدوات اللازمة للحصول على المعرفة، من خلال نشر التعليم وإتاحته لكل المواطنين، وتحسين جودة التعليم، كل ذلك ساهم في التحول نحو مجتمع المعرفة وتهيئة البيئة اللازمة لذلك وتمكين الأفراد من التعامل مع هذا المجتمع بمكوناته المختلفة.

ثالثاً: الدراسة الميدانية ونتائجها

يحاول هذا المحور الإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة الدراسة؛ والذي يهدف إلى الكشف عن ممارسات التعليم الريادي لدى مديري مدارس التعليم ما بعد الأساسي ودورها في التحول نحو مجتمع المعرفة بسلطنة عمان من وجهة نظر عينة الدراسة. وللإجابة عن هذا السؤال تم اتباع الخطوات الآتية:

1. أداة الدراسة

تم تصميم استبانة حول ممارسات التعليم الريادي للتحول نحو مجتمع المعرفة في المدارس بسلطنة عمان، وذلك من خلال الرجوع إلى الأدب النظري وبعض الدراسات السابقة كدراسة (الكاف، 2010)، ودراسة (الحجري، 2015)، ودراسة (النصار، 2016)، ودراسة (إبراهيم، 2015)، ودراسة (العاني والحارثيه، 2015)، ودراسة (أبو سيف، 2016)، ودراسة (Sandri, 2016)، وبعد التأكد من الصدق الظاهري للأداة من خلال عرضها على عدد من ذوي الخبرة في هذا المجال وقد بلغ عددهم (9)، وفي ضوء آرائهم وملحوظاتهم، تم إجراء التعديلات المناسبة التي اقترحوها من حذف أو تعديل أو إضافة، وبذلك تكونت الأداة في صورتها النهائية من أربعة محاور: ممارسات التعليم الريادي وإنتاج المعرفة، ممارسات التعليم الريادي ونشر المعرفة وتبادلها، ممارسات التعليم الريادي وتخزين المعرفة وحفظها، وأخيراً ممارسات التعليم الريادي وتطبيق المعرفة، كما تم حساب الصدق الداخلي لجميع فقرات الاستبانة كما هو موضح في جدول (1).

جدول (1) قيم الصدق الداخلي * لجميع الفقرات الواردة في استبانة الدراسة

رقم الفقرة	الصدق الداخلي	رقم الفقرة	الصدق الداخلي	رقم الفقرة	الصدق الداخلي	رقم الفقرة	الصدق الداخلي	رقم الفقرة	الصدق الداخلي
1.	0.738	11.	0.817	21.	0.843	31.	0.846	41.	0.881
2.	0.733	12.	0.859	22.	0.851	32.	0.861	42.	0.868
3.	0.816	13.	0.859	23.	0.868	33.	0.858	43.	0.858
4.	0.815	14.	0.757	24.	0.825	34.	0.823	44.	0.867
5.	0.766	15.	0.744	25.	0.805	35.	0.699	45.	0.849
6.	0.841	16.	0.809	26.	0.767	36.	0.822	46.	0.872
7.	0.795	17.	0.845	27.	0.860	37.	0.849	47.	0.879
8.	0.836	18.	0.849	28.	0.831	38.	0.854	48.	0.864
9.	0.842	19.	0.841	29.	0.846	39.	0.845	49.	0.834
10.	0.842	20.	0.871	30.	0.890	40.	0.881		

* جميع قيم الصدق الداخلي للأداة دالة عند مستوى $(0.05=\alpha)$

كما تم التحقق من ثبات الأداة، حيث تم حساب قيم كرونباخ-ألفا؛ إذ بلغت قيمته لمحاوَر الدراسة بين (0.939-0.973)، وبذلك فإن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، كما هو موضح في جدول (2).

جدول (2) جدول نتائج كرونباخ ألفا للكشف عن مستوى ثبات الاستبانة لكل مجال والمجموع الكلي

#	المحاوَر	عدد الفقرات	قيمة كرونباخ- ألفا
1.	ممارسات التعليم الريادي وانتاج المعرفة	16	0.963
2.	ممارسات التعليم الريادي ونشر المعرفة وتبادلها	10	0.952
3.	ممارسات التعليمي الريادي وتخزين المعرفة وحفظها	7	0.939
4.	ممارسات التعليم الريادي وتطبيق المعرفة	16	0.973
	المجموع الكلي	49	0.987

كما وتم التحقق من الصدق الداخلي للفقرات وكما هو مبين في الجدول (2)

يظهر من خلال الجدول (1)، والجدول (2) أن صفة الصدق الداخلي لأداة الدراسة قد تحققت، وبالتالي فإن الأداة صالحة لقياس ما تسعى الدراسة إلى تحقيقه من أهداف.

2. المجتمع والعينة

تكون مجتمع الدراسة من 24 مدير، و 31 مساعد مدير ، 1327 معلماً ومعلمة ، وفقاً لإحصائية وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي 2018/2017 (الكتاب السنوي للإحصاءات التعليمية، 2017)، أما عينة الدراسة فتكونت من (306) مستجيباً منهم (251) معلماً ومعلمة، و(55) مدير مدرسة ومساعدته، يمثلون (22.14 %) من مجتمع الدراسة تم جمعها عشوائياً من خلال إرسال استبانة الكترونياً لجميع مجتمع الدراسة وطلب الاستجابة وفي جميع المدارس في محافظات السلطنة وهي: محافظات؛ مسقط، والداخلية، وشمال الظاهرة، وجنوب الظاهرة، وشمال الباطنة، وجنوب الباطنة، وشمال الشرقية، وجنوب الشرقية، ومسندم، والوسطى، وظفار والجدول (3) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها.

جدول (3) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيراتها

المتغيرات	الفئة	المجتمع	العينة	النسبة
النوع	ذكور	814	138	16.95
	إناث	568	168	29.57
الوظيفة	معلم	1327	251	18.91
	مدير مدرسة ومساعدته	55	55	100
المجموع الكلي		1382	306	22.14%

يتضح من الجدول (3) أن مجتمع الدراسة يتكون من (1382) موزعين كالتالي (1327) معلماً ومعلمة و (55) مدير مدرسة ومساعدته، واقتصرت عينة الدراسة على (306) فرداً بنسبة قدرها 22.14% موزعين كالتالي، عدد (251) معلماً ومعلمة بنسبة قدرها 18.91 % من المجتمع الأصلي وشملت جميع مدرّاء المدارس ومساعدتهم (55) بنسبة قدرها 100% من المجتمع الأصلي، كما

يتضح أن عينة الدراسة شملت (138) من الذكور بنسبة قدرها 16.95% كما شملت (168) من الإناث بنسبة قدرها (29.57%).

3. تحليل نتائج الدراسة الميدانية

تم تحليل البيانات باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات الاستبانة، إذ تم اعتماد معيار التقريب العشري للتدرج الخماسي ليكرت وهو 5، 4، 3، 2، 1. في تصحيح الإجابات؛ كما تم استخدام تحليل التباين المتعدد (Multi Anova) المتعدد للكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة وفقاً لمحاورها السبعة، وكذلك استخدام اختبار شيفيه للكشف عن موقع الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيراتها.

وبما أن أداة الدراسة اشتملت على فقرات ذات تدرج ليكرت الخماسي الحد الأعلى يمثل خمس درجات، والحد الأدنى يمثل درجة واحدة؛ وعلى الرغم من أن الدرجات على مقياس ليكرت تعد منفصلة، الأمر الذي يجعلها تقع على مستوى القياس الرتبى، فقد تم تحويل الدرجات إلى مستوى القياس الفئوي أو الفئوي الذي يفترض تساوي الوحدات المتتالية في السمة المقاسة؛ لكي ننشئ فئات متساوية في الطول للدرجات على مقياس ليكرت، وذلك عن طريق طرح الحد الأعلى للبدائل من الحد الأدنى، ثم قسمة الفرق بين الحدين على عدد المستويات المطلوبة (Stocker, & Dormody, 1994; Sisson & Clason, 1989). كما استخدم هذا المعيار في دراسة التباين والسنبل (2017م، ص 336) ولأغراض الدراسة الحالية، وتسهيلاً للتفسير فقد تم اعتماد معيار الحكم الموضح في التدرج الآتي:

درجة الموافقة	عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
مدى المتوسط	4.20 - 5.00	3.40 - 4.20	2.60 - 3.40	1.80 - 2.60	1.00 - 1.80

ومن أجل الإجابة عن السؤال الثاني تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لكل محور من محاورها، وكما هو موضح في جدول (4).

جدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة
على محاور ممارسات التعليم الريادي ومجتمع المعرفة

الرقم	الرتبة	المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
3	1	تخزين المعرفة وحفظها	3.67	7990.	عالٍ
4	2	تطبيق المعرفة	3.47	8200.	عالٍ
2	3	نشر المعرفة وتبادلها	3.45	8430.	عالٍ
1	4	إنتاج المعرفة	3.40	7930.	عالٍ
		المجموع الكلي	3.47	7720.	عالٍ

يظهر من خلال الجدول السابق، ومن خلال تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة، أن قيمة المتوسط الحسابي للمجموع الكلي للاستجابات حول ممارسات التعليم الريادي بشكل عام بلغت (3.47) أي بدرجة "عالية" حسب معيار الحكم على الاستجابات؛ في الوقت الذي أظهرت نتائج الدراسة أن محور ممارسة التعليم الريادي وتخزين المعرفة وحفظها حصل على أعلى المتوسطات الحسابية (3.67) وبدرجة "عالية" يليه محور التعليم الريادي وتطبيق المعرفة (3.47)، وثم محور التعليم الريادي ونشر المعرفة وتبادلها (3.43)، أما أدنى متوسط حسابي لاستجابات أفراد عينة الدراسة فقد سجل لمحور التعليم الريادي وإنتاج المعرفة (3.40)، وبالرغم من أن درجة الاستجابة كانت عالية إلا أنها لم تصل إلي المستوى المرغوب فيه وبما يتماشى مع الجهود المبذولة من قبل الوزارة التي من شأنها أن تسهم في تطبيق التعليم الريادي بشكل أكثر فاعلية من ذلك، وهنا نجد

أن النتائج هذه تتفق مع ما أشار إليه السنبل (2013) في أن المجتمع العربي لا يزال بحاجة إلى بذل جهود أكبر والسعي لإنتاج المعرفة التي تعد من المتطلبات الأساسية التي تساهم وبشكل كبير في التحول الآمن والسريع نحو بناء مجتمع قائم على المعرفة، وأن ما أظهرته نتائج الدراسة من أن هناك قصور من قبل المدارس في إنتاج المعرفة، وبالتالي فإن إدارات المدارس بحاجة إلى بذل الجهود وبشكل أكبر في توظيف تقنيات وأساليب التعليم الريادي كونه الأسلوب الذي يوجه الطلبة، ويصقل مهاراتهم، ويزيد من قدرتهم في إنتاج المعرفة؛ من خلال إدراك الفرص والقدرة على استثمارها، والتي يغفل عنها الآخرون وهذا ما بينه كل من هيل (Hill, 2001) ودولنجر (Dollinger, 1995) في أهمية دور المدرسة في إعداد الأفراد الرياديين المبدعين القادرين على القيام بأعمال اقتصادية تتسم بالنمو والاستدامة بما يحقق المساهمة في تقدم مجتمعاتهم، فالتعليم الريادي الذي يقدم إلى الطلبة سوف يساعدهم في تكوين معرفة جديدة، ويوجههم إلى التفكير في إنتاج شيء جديد أو تقديم خدمة مميزة. كما جاءت نتائج هذه الدراسة مختلفة مع نتائج دراسة العنزي (2012) في أن درجة تحقيق إدارات مدارس التعليم العام في السعودية لمتطلبات مجتمع المعرفة تراوحت بين الدرجة "المتوسطة" و"المنخفضة" في مجالي تبادل المعرفة وإنتاج المعرفة.

• عرض نتائج استجابات عينة الدراسة على محاور الاستبانة:

ومن أجل الكشف عن مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الاستبانة، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لاستجابات أفراد عينة الدراسة ولكل محور من محاورها وكما هو مبين أدناه.

المحور الأول: ممارسات التعليم الريادي وإنتاج المعرفة

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المحور وكما هو مبين في جدول (5).

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في محور التعليم الريادي وإنتاج المعرفة

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرات	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	المستوى
2	.1	تحث إدارة المدرسة الطلبة على الإبداع والابتكار	3.99	9230.	عالٍ
1	.2	توجيه رؤية ورسالة المدرسة نحو التعليم الريادي ودوره في إعداد الأجيال لمجتمع المعرفة	3.81	8840.	عالٍ
4	.3	تعمل إدارة المدرسة على رفع القدرات المعرفية للمعلمين لتطوير إمكانياتهم وحثهم على الإبداع والريادة	3.76	9890.	عالٍ
7	.4	تراعى المدرسة التنوع في حاجات الطلبة واهتماماتهم	3.70	9100.	عالٍ
8	.5	تكتشف قدرات الطلبة وتنمية طاقاتهم الإبداعية	3.66	9110.	عالٍ
9	.6	تتمى لدى الطلبة رغبتهم في التعلم والإنجاز الريادي	3.65	9400.	عالٍ
6	.7	توليد الأفكار الإبداعية لدى الطلبة واحتضانها	3.56	9840.	عالٍ
15	.8	تطوير معامل المدرسة ومصادر التعلم	3.43	1.019	عالٍ
10	.9	تعزز لدى الطلبة مهارات البحث العلمي	3.35	9580.	متوسط
12	.10	تشجيع الابتكار في مجال الأنشطة البحثية	3.24	9780.	متوسط

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرات	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	المستوى
11	.11	تشجيع البحوث الجماعية المشتركة "بحوث الفريق"	3.22	1.056	متوسط
13	.12	تشجيع إجراء البحوث التطبيقية وبحوث العمل	3.17	1.028	متوسط
3	.13	تضع إدارة المدرسة خطة للإنتاج البحثي	3.13	1.027	متوسط
5	.14	تخصيص جزء من ميزانية المدرسة لدعم وتمويل المشاريع الريادية للطلبة	3.10	1.083	متوسط
16	.15	إصدار نشرات ومطبوعات في مجال الأنشطة البحثية الخاصة بالمدرسة	2.96	1.071	متوسط
14	.16	تسويق نتائج البحوث العلمية الخاصة بالمدرسة	2.81	1.023	متوسط
		المجموع الكلي	3.47	7720.	عالٍ

توضح النتائج في جدول (5) أن أعلى متوسط حسابي سجل للفقرة " تحت إدارة المدرسة الطلبة على الإبداع والابتكار " وقدره (3.99)، يليه الفقرة " توجيه رؤية ورسالة المدرسة نحو التعليم الريادي ودوره في إعداد الأجيال لمجتمع المعرفة" بمتوسط حسابي قدره (3.81)، وتم الفقرة " تعمل إدارة المدرسة على رفع القدرات المعرفية للمعلمين لتطوير إمكانياتهم وحثهم على الإبداع والريادة" بمتوسط حسابي قدره (3.76). أما أدنى متوسط حسابي فقد سجل للفقرة " إصدار نشرات ومطبوعات في مجال الأنشطة البحثية الخاصة بالمدرسة" بمتوسط حسابي قدره (2.96) يليه الفقرة " تسويق نتائج البحوث العلمية الخاصة بالمدرسة" بمتوسط حسابي قدره (2.81).

ومما سبق فقد تبين من نتائج استجابات أفراد عينة الدراسة على جميع الفقرات الواردة في محور ممارسات التعليم الريادي وإنتاج المعرفة، و المتمحورة حول ما تبذله إدارات المدارس من جهود في حث الطلبة وتشجيعهم للقيام بالأعمال الريادية والابتكارية، كما تعمل على توجيه رؤية المدرسة ورسالتها نحو التعليم الريادي، ورفع مستوى القدرات المعرفية للمعلمين، وحثهم للقيام بالأعمال الإبداعية والريادية بالمدرسة، وتراعي إدارات المدارس التنوع في حاجات واهتمامات الطلبة، وتعمل على الكشف عن قدرات الطلبة وتنمية طاقاتهم الإبداعية بما ينمي رغبة الطلبة في التعليم والإنجاز الريادي. ويمكن تفسير ذلك في ضوء التوجه العام للدولة والسياسات الداعمة لممارسات التعليم الريادي وإنتاج المعرفة ومن ثم امتلاك مديري المدارس للمهارات والخبرات التي تمكنها من ممارسة التعليم الريادي الذي ساهم في إنتاج المعرفة، وقد جاءت هذه النتيجة متفقة مع ما ذكره الجهني (2009) في أن تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة يحتاج إلى توجيه الاهتمام بالكفاءات البشرية، وتمييزها باستخدام الأساليب المشجعة على الإبداع والابتكار. كما أظهرت نتائج الدراسة أنه لا تزال هناك ممارسات تقوم بها إدارات المدارس وبدرجة "متوسطة" تمثلت في تسويق نتائج البحوث العلمية الخاصة بالمدرسة، وفي إصدار نشرات ومطبوعات ترتبط بالأنشطة البحثية بالمدرسة، وأنها تخصص جزء من ميزانية المدرسة في دعم وتمويل المشاريع الريادية للطلبة، ويمكن تفسير ذلك في ضوء ضعف الاهتمام بالبحث العلمي داخل المدارس وذلك لغياب الثقافة التي تشجع على انتهاج البحث العلمي واعتباره العامل الفعال في حل المشكلات وإنتاج المعرفة، كما أن معظم مديري المدارس يفتقدون لمهارات البحث العلمي والقدرة على تسويق نتائج البحوث العلمية، ويتفق ذلك مع دراسة الحجري (2015) التي توصلت إلى أن دور مديري المدارس في بناء مجتمع المعرفة في مدارس التعليم ما بعد الأساسي بسلطنة عمان جاء بدرجة متوسطة.

المحور الثاني: ممارسات التعليم الريادي ونشر المعرفة وتبادلها

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المحور وكما هو مبين في جدول (6).

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في محور التعليم الريادي ونشر المعرفة وتبادلها

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
24	1.	توظيف التكنولوجيا في نشر المعرفة وتبادلها	3.83	958.	عالٍ
22	2.	تشجيع تبادل الآراء والأفكار بين العاملين بمختلف التخصصات	3.67	987.	عالٍ
26	3.	توفير تطبيقات تكنولوجية لإتاحة تبادل المعرفة مع المجتمع المحلي مثل: (المنتديات الإلكترونية، الدردشة الإلكترونية، الفيسبوك، تويتر، الواتس آب)	3.53	1.081	عالٍ
23	4.	رفع الكفايات العلمية للعاملين في مجال المعرفة التخصصية	3.52	959.	عالٍ
21	5.	اعتماد الأمانة العلمية في نقل المعرفة وتقاسمها	3.46	989.	عالٍ
25	6.	تصميم تطبيقات تكنولوجية لتنشيط تبادل المعرفة بين العاملين في المدرسة	3.38	1.028	متوسط
20	7.	تقديم الدعم لأفكار الطلبة المبدعين والمبتكرين وتبنيها.	3.35	1.049	متوسط

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
18	.8	توعية الطلبة وتزويدهم بمفاهيم وثقافة ريادة الأعمال	3.32	1.003	متوسط
17	.9	تنظيم ندوات تثقيفية ومسابقات للطلبة المتميزين في تقديم أفكار أو مشروعات ريادية	3.29	988.	متوسط
19	.10	تضمين ريادة الأعمال ضمن الأنشطة المدرسية	3.21	1.051	متوسط
		المجموع الكلي	3.45	8430.	عالٍ

توضح النتائج في جدول (6) أن أعلى متوسط حسابي وبمستوى "عالٍ" سجل للفقرات "توظيف التكنولوجيا في نشر المعرفة وتبادلها" بمتوسط حسابي قدره (3.83)، ويليهما الفقرة "تشجيع تبادل الآراء والأفكار بين العاملين بمختلف التخصصات" بمتوسط حسابي قدره (3.67)، وثم الفقرة "رفع الكفايات العلمية للعاملين في مجال المعرفة التخصصية ثم توفير تطبيقات تكنولوجية لإتاحة تبادل المعرفة مع المجتمع المحلي" بمتوسط حسابي قدره (3.53). أما أدنى متوسط حسابي فقد سجل للفقرة "تضمين ريادة الأعمال ضمن الأنشطة المدرسية" بمتوسط حسابي قدره (3.21).

ويمكن تفسير ذلك في ضوء استراتيجية مجتمع عمان الرقمي، وبرامج التنمية المهنية التي تقوم بها وزارة التربية والتعليم من خلال مركز التدريب التخصصي الذي يعمل على إكساب مديري المدارس للعديد من المهارات الضرورية للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة وتطبيقاتها المختلفة (وزارة التربية والتعليم، 2011)، مما ساعد على توظيف التكنولوجيا في نشر المعرفة وتبادل الآراء والأفكار بين جميع العاملين في المدرسة من خلال توفير تطبيقات تكنولوجية تتيح فرص لتبادل المعرفة، وقد جاءت هذه النتيجة متفقة مع نتائج دراسة أمبوسعيدي والشحيمي (2014) في أهمية قيام إدارات المدارس في تنمية قدرة الطلبة على فهم طبيعة

التكنولوجيا وتطبيقاتها وتطوير مهاراتهم، بحيث يسهل عليه استخدامها وتطبيقها على نحو يساعد في دعم مشاريعهم الريادية.

المحور الثالث: ممارسات التعليم الريادي وتخزين المعرفة وحفظها

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المحور وكما هو مبين في جدول (7).

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة

في محور التعليم الريادي وتخزين المعرفة وحفظها

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
29	1.	تنظيم المعرفة الصريحة ويعمل على توصيلها لجميع العاملين بالمدرسة (مثل اللوائح والقوانين المنظمة للعمل).	3.86	9200.	عالي
33	2.	توثيق المعرفة الجديدة والمكتسبة للمشاريع والأنشطة التي تقوم بها المدرسة.	3.77	8820.	عالي
32	3.	استخدام المستحدثات التكنولوجية لتخزين المعرفة وحفظها.	3.73	9420.	عالي
30	4.	رفع كفاءات العاملين بالمدرسة في مجال تخزين المعرفة وحفظها.	3.65	9300.	عالي
28	5.	توثيق الإنتاج المعرفي الريادي الخاص بالمدرسة.	3.62	9370.	عالي
31	6.	توثيق المشكلات المدرسية وطرق حلها للاستفادة منها.	3.60	9430.	عالي
27	7.	تنظيم المعرفة بصورة تسهل الوصول إلى المعلومات الجديدة والاحتفاظ بها .	3.51	9860.	عالي
		المتوسط الحسابي	3.67	7990.	عالي

توضح النتائج في جدول (7) أن أعلى متوسط حسابي وبمستوى "عالٍ" سجل لجميع الفقرات بدءًا بالفقرة "تنظيم المعرفة الصريحة ويعمل على توصيلها لجميع العاملين بالمدرسة" بمتوسط حسابي قدره (3.86)، يليها الفقرة "توثيق المعرفة الجديدة والمكتسبة للمشاريع والأنشطة التي تقوم بها المدرسة" بمتوسط حسابي قدره (3.77)، وثم الفقرة "إستخدام المستحدثات التكنولوجية لتخزين المعرفة وحفظها" بمتوسط حسابي قدره (3.65). وثم الفقرة "توثيق الإنتاج المعرفي الريادي الخاص بالمدرسة" بمتوسط حسابي قدره (3.62). أما أدنى متوسط حسابي فقد سجل للفقرة "تنظيم المعرفة بصورة تسهل الوصول إلى المعلومات الجديدة والاحتفاظ بها" بمتوسط حسابي قدره (3.51).

ويرجع ذلك إلي اعتبار أن المعلومات والبيانات التي تملكها المدرسة أمر هام وحيوي ويجب التعامل معها بالأساليب العلمية التي تضمن حفظها وسهولة الرجوع إليها، وخاصة في ضوء التوجه نحو الأخذ بالأساليب الإدارية الحديثة التي تعتمد على المعلومات في اتخاذ القرارات وبناء خططها المستقبلية والتعامل مع المشكلات المختلفة، وبالتالي فإن إدارات المدارس تقوم بعملية تنظيم للمعرفة كما تعمل على توثيق المعرفة الجديدة والمكتسبة، ورفع مستوى كفايات العاملين بالمدرسة في مجال تخزين المعرفة وحفظها، وهذه النتيجة تتفق مع ما أشار إليه نصار (2015) في أن المؤسسات التي تسعى إلى إنتاج المعرفة لابد وأن توفر لمنتسبيها الفرص المناسبة لدراسة المشكلات والتحديات التي تواجههم، وتوفر لهم فرص لاكتساب المعرفة وإنتاجها وتطبيقها. كما تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة الغساني (2010) في أن هيكله النظام المدرسي بسلطنة عمان يتيح لإدارات المدارس القيام بدورها الفاعل في أن تكون أكثر انفتاحا نحو دعم روح الريادة في التعليم، كما وأن وجود أخصائيو التوجيه المهني في المدرسة وما يقدمه من خدمات للطلبة، والمتعلقة بتوجيه طموحاتهم وأهدافهم المستقبلية؛ من خلال مقرر "مسارك المهني" ما هو إلا دليل واضح حول ما تقوم به إدارات المدارس في مجال التعليم الريادي للتحويل نحو مجتمع المعرفة، كما جاءت هذه النتيجة متفقة مع نتائج دراسة الحسيني (2015)، في أهمية إعادة صياغة نظام

التعليم في مصر ليسمح بممارسة تعليم ريادة الأعمال بالمدرسة الثانوية في مصر.

المحور الرابع: ممارسات التعليم الريادي وتطبيق المعرفة

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المحور وكما هو مبين في جدول (8).

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة

في محور التعليم الريادي وتطبيق المعرفة

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
34	1.	الاستفادة من النماذج المبدعة في المجتمع المحلي لتشجيع الطلبة على التميز.	3.71	9390.	عالٍ
40	2.	إتاحة المعرفة للاستخدام في أنشطة المدرسة.	3.68	9290.	عالٍ
41	3.	الاستفادة من المعرفة المخزنة في اتخاذ القرارات المدرسية.	3.63	9440.	عالٍ
47	4.	تشجيع العاملين على الاستفادة من المعرفة في الأنشطة المدرسية.	3.62	9240.	عالٍ
42	5.	تطوير أساليب استرجاع المعرفة ونقلها إلى العاملين بالمدرسة.	3.57	9250.	عالٍ
39	6.	المرونة وسرعة الاستجابة للتغيرات التي تحدث في البيئة التعليمية.	3.55	9680.	عالٍ
45	7.	بناء فرق عمل لتوظيف المعرفة في حل المشكلات المدرسية.	3.54	1.021	عالٍ
48	8.	تفعيل الشراكة المجتمعية في تطبيق المعرفة والاستفادة منها.	3.53	1.005	عالٍ

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
38	9.	توفير بيئة داعمة للتعلم تعزز روح الريادية في الصف ومجتمع المدرسة.	3.49	9760.	عالٍ
36	10.	اكتساب الطلبة مهارات الإدارة الذاتية للمشاريع.	3.45	9640.	عالٍ
44	11.	تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة صريحة لتكون متاحة لجميع العاملين.	3.43	9630.	عالٍ
43	12.	تأهيل العاملين في مجال تطبيق المعرفة.	3.42	9660.	عالٍ
46	13.	وضع إجراءات واضحة في مجال تطبيق المعرفة الضمنية.	3.37	9500.	متوسط
37	14.	تقام مشاريع الطلبة الريادية في ضوء الاستراتيجيات المعتمدة ومعايير الأداء في المدرسة.	3.36	9890.	متوسط
49	15.	توظيف نتائج البحوث الريادية في حل المشكلات المدرسية.	3.27	1.025	متوسط
35	16.	تصميم مناهج دراسية تشجع الطلبة على المبادرة وريادة الأعمال.	2.99	1.045	متوسط
		المجموع الكلي	3.47	8200.	عالٍ

يظهر من خلال عرض النتائج في جدول (8) أن أعلى متوسطات حسابية سجلت في محور تطبيق المعرفة لصالح الفقرة "الاستفادة من النماذج المبدعة في المجتمع المحلي لتشجيع الطلبة على التميز" وبمتوسط حسابي قدره (3.71)، تليها الفقرة "إتاحة المعرفة للاستخدام في أنشطة المدرسة" وبمتوسط حسابي قدره (3.68)، وثم الفقرة "الاستفادة من المعرفة المخزنة في اتخاذ القرارات المدرسية"

وبمتوسط حسابي قدره (3.63). أما الفقرات التي سجلت متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة بمستوى "متوسط" فقد تمثلت في الفقرة "توفير بيئة داعمة للتعليم تعزز روح الريادية في الصف ومجتمع المدرسة" بمتوسط حسابي قدره (3.49)، و"الفقرة" اكتساب الطلبة مهارات الإدارة الذاتية للمشاريع" بمتوسط حسابي قدره (3.45). أما أدنى متوسط حسابي سجل في هذا المحور فكان للفقرة "تصميم مناهج دراسية تشجع الطلبة على المبادرة وريادة الأعمال" بمتوسط حسابي قدره (2.99). وقد أظهرت نتائج الدراسة أن إدارات المدارس تبحث عن النماذج المبدعة في المجتمع المحلي؛ لكي تستفيد منها لتقديمها شخصيات مبدعة للاقتداء بها من قبل الطلبة، وأنها تعمل على توفير المعرفة وإتاحتها؛ لكي تستخدم في الأنشطة المدرسية. وهنا فإنه من الواضح أن إدارات المدارس بسلطنة عمان تبذل جهودًا واضحة في إكساب الطلبة بمراحل الدراسة المختلفة؛ العديد من المهارات الريادية، والتي تعد المدخل الآمن لمجتمع المعرفة، خاصة وأن التعليم الريادي في جوهره يقوم أساسًا على المعرفة، وأن إعداد أفراد رياديين يمتلكون مهارات مجتمع المعرفة بدءًا من توليد المعرفة وإنتاجها، و"ثم نشرها وتبادلها وتخزينها وتوظيفها، كل ذلك يتطلب وجود بيئة مدرسية حاضنة لمبادرات الطلبة الإبداعية، وجاءت هذه النتيجة متفقة مع ما ذكره كل من الخضراء (2005)، وزيدان (2007)، والعمري (2011)، في أهمية توفير بيئة تعليمية محفزة لريادة الأعمال. وجاءت هذه النتيجة متفقة مع ما أشار إليه مبارك (2011) في وصف سمات الشخصية الريادية، والتي لا بد وأن تتسم بامتلاكها الدافعية العالية للإنجاز، والقدرة على إدارة الذات، وتحمل المخاطر، وكذلك دراسة (Tarling et al., 2016) في أن البيئة الاجتماعية الخارجية التي يعيش بها الفرد تعد دافعًا قويًا في تنمية الشخصية الريادية ونخص بالذكر هنا البيئة المدرسية؛ باعتبارها مؤسسة اجتماعية لها قوة تأثير على الطالب كونه يقضي ساعات طويلة فيها، يتعلم ويكتسب المهارات العديدة؛ ومنها الريادية، والتي تحرص إدارات المدارس على تقديمها له أثناء وجوده في المدرسة.

وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة لممارسات التعليم الريادي لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة في المدارس بسلطنة عمان، والتي تعزى إلى متغيرات النوع، والوظيفة، وللكشف عن الفروق بين مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيراتها وعلى جميع محاورها، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيراتها كما هو موضح في جدول (9).

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات افراد عينة الدراسة

على محاورها ولجميع المتغيرات

الانحرافات المعيارية	المتوسطات الحسابية	المتغيرات	محاور الدراسة
8610.	3.19	ذكور	التعليم الريادي وإنتاج المعرفة
7000.	3.56	إناث	
8870.	3.21	ذكور	التعليم الريادي ونشر المعرفة
0.762	3.63	إناث	
8440.	3.49	ذكور	التعليم الريادي وحفظ المعرفة
7360.	3.81	إناث	
9050.	3.26	ذكور	التعليم الريادي وتطبيق المعرفة
7150.	3.63	إناث	
8610.	3.29	معلم	التعليم الريادي وإنتاج المعرفة
6280.	3.60	مدير المدرسة ومساعدته	
9150.	3.31	معلم	التعليم الريادي ونشر المعرفة
6500.	3.69	مدير المدرسة ومساعدته	

8540.	3.54	معلم	التعليم الريادي وحفظ المعرفة
6520.	3.89	مدير المدرسة ومساعدته	
8860.	3.32	معلم	التعليم الريادي وتطبيق المعرفة
6360.	3.71	مدير المدرسة ومساعدته	

وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة تم إجراء تحليل التباين المتعدد لكل متغير من متغيراتها، كما يأتي:

1. متغير النوع

وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة، تم إجراء تحليل التباين المتعدد لمتغير النوع وكما هو موضح في جدول (10).

جدول (10)

نتائج تحليل التباين المتعدد لتقديرات أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير النوع

مصدر التباين	محاوِر الدراسة	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف قيمة	مستوى الدلالة*
النوع Wilk's Lambd a= 0.936 $\alpha =$ 0.000	إنتاج المعرفة	10.48 3	1	10.483	17.540	.000
	نشر المعرفة	13.51 8	1	13.518	20.186	.000
	حفظ المعرفة	8.048	1	8.048	13.078	.000
	تطبيق المعرفة	10.15 5	1	10.155	15.803	.000
الخطأ	إنتاج المعرفة	181.6 88	304	.598		
	نشر المعرفة	203.5 73	304	.670		
	حفظ المعرفة	187.0 77	304	.615		

مصدر التباين	محاور الدراسة	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف قيمة	مستوى الدلالة*
	تطبيق المعرفة	195.3 60	304	.643		

* جميع النتائج سجلت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha=0.05)$

تشير النتائج في جدول (10) إلى وجود فروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير النوع وفي جميع محاورها ولصالح الإناث؛ إذ بلغت قيمة وليكس لمبدا (0.936)، كما سجلت تقديرات المتوسطات الحسابية للإناث أعلى من الذكور، كما هو موضح في جدول (9). حيث جاءت هذه النتيجة متفقة مع نتائج دراسة الكاف (2014)، في أن مستوى الاتجاه نحو ريادة الأعمال في مدارس الإناث أعلى من مدارس الذكور، وكذلك نتائج دراسة الجرايدة والحجري (2015) في مجال اقتناء وتخزين المعرفة. كما ويمكن تفسير ذلك إلى ما توليه السلطنة من اهتمام كبير للمرأة باعتبارها شريك فاعل إلى جانب الرجل في الخطط التنموية، وهذا مما أكسبها الثقة في التميز، والارتقاء، والتوجه نحو الريادة؛ لتجعلها تكون أكثر فاعلية في المجتمع القائم على المعرفة.

2. متغير الوظيفة

وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة، تم إجراء تحليل التباين المتعدد لمتغير الوظيفة وكما هو موضح في جدول (11).

جدول (11)

نتائج تحليل التباين المتعدد لتقديرات أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الوظيفة

مصدر التباين	محاور الدراسة	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف قيمة	مستوى الدلالة*
الوظيفة Wilk's Lambda= 0.946 $\alpha = 0.002$	إنتاج المعرفة	6.934	1	6.934	11.379	.001
	نشر المعرفة	10.425	1	10.425	15.335	.000

.000	14.109	8.655	1	8.655	حفظ المعرفة	
.000	16.767	10.742	1	10.742	تطبيق المعرفة	
		.609	304	185.238	إنتاج المعرفة	الخطأ
		.680	304	206.666	نشر المعرفة	
		.613	304	186.470	حفظ المعرفة	
		.641	304	194.773	تطبيق المعرفة	

* جميع النتائج سجلت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha=0.05)$

تشير النتائج في جدول (11) إلى وجود فروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير الوظيفة وفي جميع محاورها ولصالح مدير المدرسة ومساعدته، كما هو مبين في جدول (9)؛ إذ بلغت قيمة وليكس لمبدأ (0.946). كما وأظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى إلى متغير الوظيفة ولصالح مدير المدرسة ومساعدته، حيث تتفق هذه النتيجة وبشكل جزئي مع نتائج دراسة الجرايدة والحجري (2015) من وجود فروق ذات دلالة إحصائية ولصالح مدير المدرسة في إنتاج المعرفة.

وفي ضوء ما سبق فقد توصلت الدراسة الميدانية إلى نتائج عامة من أهمها: أن هناك جهودًا تبذلها إدارات المدارس بالسلطنة في توظيف مدخل التعليم الريادي من أجل التحول نحو مجتمع المعرفة، خاصة في تهيئة بيئة مدرسية تشجع الطلبة ليمثلوا صفات الشخصية الريادية؛ وذلك من خلال تنمية قدراتهم الإبداعية، وصقل مهاراتهم ومواهبهم، وزيادة رغبتهم في التعلم والإنجاز الريادي.

- أن هناك العديد من القواسم المشتركة بين التعليم الريادي ومجتمع المعرفة، كما وأن عملية إعداد جيل يمتلك ثقافة العمل الريادي الحر لا يأتي من فراغ؛ بل لابد من وجود معرفة سابقة وعميقة بما يجري ويحدث حوله وأن يمتلك المهارات الأساسية التي تساعد، وتمكنه للقيام بدورهم الفاعل في مجتمع المعرفة، كل ذلك يتطلب وجود بيئة مدرسية حاضنة للطلبة، تعمل على إعدادهم إعدادًا رياديًا يمتلكون المهارات الريادية والمتمثلة في المبادرة، والمخاطرة، وروح الفريق، والاستقلالية، والقدرة على التحمل، والثقة بالنفس، وأن يكونوا قادرين على حل المشكلات بأسلوب إبداعي رصين يختصر فيه الجهد والوقت والتكلفة، ويرقى بالمجتمع حضاريًا وتنمويًا. كما وأن الدخول الآمن والسريع إلى مجتمع المعرفة يتطلب نشر وتبني التعليم الريادي، وتوظيف استراتيجياته وآلياته؛ كأحد الاتجاهات المعاصرة على الصعيد الإقليمي والدولي، وموضع اهتمام النظم التعليمية في معظم دول العالم، فقد قامت النظم التربوية بالنظر في إعادة سياساتها، وبرامجها؛ لتكون متمحورة حول التربية؛ لأجل ريادة الأعمال.
- أن التعليم الريادي يشكل نموذجًا محددًا لتلبية احتياجات التعليم، وتحسين مخرجاته، وربطها أكثر بالحياة اليومية والعملية. فهو يشجع الطلبة على التفكير الإبداعي في مستقبلهم أو في فرص توظيفهم، وفي كيفية إسهامهم مباشرة في تحسين مجتمعاتهم، فللريادة دور في صقل وعي الطلبة، وتنمية حسهم الاجتماعي والاقتصادي، وهي تساهم في إعداد جيل جديد من الطلبة القادرين على ريادة المشاريع الجديدة وتأسيسها؛ مما يتطلب أن تكون النظم التعليمية في وطننا العربي داعمة له من أجل التحول نحو مجتمع المعرفة.

رابعاً: الآليات المقترحة لتفعيل دور مديري المدارس في التعليم الريادي للتحول نحو مجتمع المعرفة:

بناءً على ما أظهرته النتائج، فإن الدراسة توصلت إلى الآليات المقترحة الآتية:

1. صياغة رؤية ورسالة المدرسة بحيث تعبر عن التعليم الريادي، ودوره في إعداد الأجيال لمجتمع المعرفة؛ من خلال إكسابهم المهارات، والقدرات، التي تمكنهم من دخول مجتمع المعرفة.
2. وضع استراتيجية متكاملة لدمج التعليم الريادي في مختلف المراحل الدراسية وتطوير المناهج الدراسية؛ بما يتواءم مع متطلبات التعليم الريادي، بحيث يركز محتوى المقررات على استراتيجيات التعليم والتدريب الإبداعية، التي تستخدم منهجيات تعليمية فعالة غير تقليدية، وذات جودة عالية؛ لتطوير المهارات الفكرية والتحليلية وتنميتها لدى الطلبة.
3. نشر ثقافة التعليم الريادي: يعد نشر ثقافة التعليم الريادي من الإجراءات الضرورية؛ لتطوير النظم التعليمية، وذلك من خلال إيجاد بيئة تعليمية تتوافر فيها ثقافة تدعو، وتشجع على ممارسة ريادة الأعمال، وتحفز على تعليم ريادة الأعمال؛ من خلال سياستها المحفزة، وتمكن المدارس من تخريج أفضل الدارسين.
4. تصميم هياكل تنظيمية جديدة تساعد على تطبيقه تتسم بالمرونة، ومتناسبة مع متطلبات الأداء، وقابلة للتعديل، والتكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية، بحيث تستطيع أن تمكن الأفراد العاملين، وتتيح لهم الفرصة للمشاركة في وضع أهداف وسياسة المؤسسة التعليمية التي يعملون بها؛ بالإضافة إلى وجود قيادة إدارية فعالة تتولى وضع الأسس والمعايير، مع توفير مقومات التنفيذ السليم للخطط والبرامج.
5. بناء نموذج للمخرجات المتوقعة من التعليم الريادي: ويتطلب ذلك تحديد نموذج يوضح مواصفات الخريج، وما يمتلكه من السلوكيات والمهارات الريادية، وقيم الريادة، وعمليات إجادة المشروعات الريادية، والقدرة على إيجاد الفكرة الريادية وتنميتها.

6. **إيجاد إدارة مدرسية** فاعلة تمتلك الفكر الريادي تعمل على نشر ثقافة العمل الريادي من خلال تنمية المهارات والقدرات الريادية لدى جميع العاملين والطلبة على حدٍ سواء، وأن تحرص على توفير البيئة المحفزة؛ لتنمية الريادة من خلال المناهج، وأساليب التدريس والبرامج، والأنشطة، بالإضافة إلى متابعة برامج تدريب المعلمين، وتمييزهم في جانب المهارات الريادية، وتشجيع الابتكار.
7. **توفير بيئة تعليمية محفزة لريادة الأعمال:** إن وجود بيئة تعليمية محفزة لريادة الأعمال أصبح أمرًا ضروريًا، حيث من خلالها يمكن تنشئة وتأهيل رواد الأعمال، من خلال التعليم وما يمارس داخل المؤسسات التعليمية، من برامج وفعاليات تنمي لدى الطالب مهارات ريادة الأعمال.
8. **إعداد المعلم الريادي** القادر على توليد الأفكار الإبداعية لدى الطلبة واحتضانها؛ من خلال بث الحيوية، والنشاط، والفاعلية بين الطلبة مراعيًا التنوع في حاجاتهم، واهتماماتهم، واكتشاف قدراتهم، وتنمية طاقاتهم الإبداعية؛ من خلال الأنشطة التعليمية التي تنمي لديهم التفكير التمايزي (Divergent Thinking)، والذي يساعدهم على الابتكار، والإبداع والبحث عن حلول للمشكلات بشكل غير مألوف.
9. **تطوير أداء المعلم** من خلال تدريس ريادة الأعمال بكليات التربية، ودمج طرق تدريسها بمناهج وطرق التدريس، وتقديم التدريب والحوافز، وتأسيس شبكات لنشر وتبادل الممارسات.
10. **تشجيع الطلبة وتحفيزهم** أثناء دراستهم على طرح أفكار إبداعية، ثم مساعدتهم في بلورتها إلى مشروعات فعلية؛ وذلك بهدف خلق جيل من رواد الأعمال.
11. **أن تؤسس المناهج التعليمية** على مفهوم أن التعليم الأمثل هو الذي يركز على مهارات الإبداع وحل المشكلات، بعيدًا عن الحفظ والتلقي، بحيث تتضمن تلك المناهج على مفاهيم التفكير الإبداعي وأساليب تنميته، وسمات المبدعين وخصائصهم، ومهارات كيفية عمل الجدوى الاقتصادية

للمشروعات، وكيفية البحث عن مصادر التمويل، وأساليب الوصول إليها والتعامل معها.

12. تمكين المتعلمين من خلال إكسابهم مهارات التعامل مع التحديات والصعوبات في ريادة الأعمال، والقدرة على التحمل، وكيفية مواجهتها، والتي تصاحب إدارة المشروعات منذ طرحها كفكرة، وحتى إخراجها للواقع، وكيفية الإدارة السليمة للمشروع؛ من خلال التعرف على مهارات الإدارة الذاتية، وكيفية اختيار العاملين، ومهارات الاقتصاد المعرفي، ومهارات صنع القرار.

13. توظيف المستحدثات التكنولوجية لتخزين الإنتاج الفكري في المدرسة وذلك من خلال إيجاد بيئة تعليمية محفزة قائمة على توثيق الإنتاج المعرفي الريادي الخاص بالمدرسة.

14. العمل على تنمية كفايات العاملين بالمدرسة في مجال تخزين المعرفة وحفظها وذلك لكي يتم الاستفادة منها في البحوث والدراسات وفي حل المشكلات المدرسية.

ويتطلب تحقيق ذلك مجموعة من الإجراءات والتي تتمثل فيما يلي:

1. إجراءات تتعلق بمجال التعليم الريادي وإنتاج المعرفة وتتمثل في قيام مديري المدارس بـ:

- تعزيز مهارات البحث العلمي لدى الطلبة.
- تشجيع الابتكار في مجال الأنشطة البحثية، والبحوث الجماعية المشتركة "بحوث الفريق"، وإجراء البحوث التطبيقية وبحوث العمل.
- وضع خطة للإنتاج البحثي، وتخصيص جزء من ميزانية المدرسة لدعم وتمويل المشاريع الريادية للطلبة، وتسويق نتائج البحوث العلمية الخاصة بالمدرسة.
- إصدار نشرات ومطبوعات في مجال الأنشطة البحثية الخاصة بالمدرسة.

2. إجراءات تتعلق بمجال التعليم الريادي ونشر المعرفة وتبادلها وتمثل في قيام مديري المدارس بـ:

- تصميم تطبيقات تكنولوجية لتفعيل تبادل المعرفة بين العاملين في المدرسة.
- تقديم الدعم لأفكار الطلبة المبدعين والمبتكرين وتبنيها.
- توعية الطلبة وتزويدهم بمفاهيم وثقافة ريادة الأعمال، وتضمين ريادة الأعمال ضمن الأنشطة المدرسية.
- تنظيم ندوات تثقيفية ومسابقات للطلبة المتميزين في تقديم أفكار أو مشروعات ريادية.

3. إجراءات تتعلق بمجال التعليم الريادي وتخزين لمعرفة وحفظها وتمثل في قيام مديري المدارس بـ :-

- رفع كفايات العاملين بالمدرسة في مجال تخزين المعرفة وحفظها.
- توثيق الإنتاج المعرفي الريادي الخاص بالمدرسة، وتوثيق المشكلات المدرسية وطرق حلها للاستفادة منها.
- تنظيم المعرفة بصورة تسهل الوصول إلى المعلومات الجديدة والاحتفاظ بها.

4. إجراءات تتعلق بمجال التعليم الريادي وتطبيق المعرفة وتمثل في قيام مديري المدارس بـ:

- تأهيل العاملين في مجال تطبيق المعرفة، ووضع إجراءات واضحة في مجال تطبيق المعرفة الضمنية.
- تنفيذ مشاريع الطلبة الريادية في ضوء الاستراتيجيات المعتمدة ومعايير الأداء في المدرسة.
- توظيف نتائج البحوث الريادية في حل المشكلات المدرسية.

ولتطبيق التعليم الريادي بمدارس التعليم ما بعد الأساسي للتحويل نحو مجتمع المعرفة: هناك ثلاث مراحل أساسية، تتمثل فيما يلي:

1. مرحلة الإعداد للتعليم الريادي: وتتضمن:

- رسم التوجهات المستقبلية للتعليم الريادي، ووضع الملامح الاستراتيجية للتعليم الريادي وأهدافه وكيفية تطبيقه ومتطلبات ذلك، من خلال تحليل الوضع الراهن للمدارس باستخدام أسلوب SWOT
- إصدار التشريعات والقوانين التي تلزم المدارس بتطبيق برامج التعليم الريادي.
- وضع خطة متكاملة لتطبيق التعليم الريادي في ضوء فلسفة التعليم الريادي وأهدافه وانطلاقاً من رؤية ورسالة المدرسة.
- تطوير الإدارة المدرسية وإكساب المدير للمهارات الريادية والقيادية التي تمكنه من دعم وتطبيق التعليم الريادي بالمدرسة.
- تدريب المعلمين على تنفيذ برامج التعليم الريادي وتعريفهم بأدوارهم المنوطة بهم، وطرق التعامل مع الطلاب وكيفية توجيههم وإرشادهم نحو اختيار البرامج المناسبة لقدراتهم وميولهم.
- تطوير وتجهيز بيئات التعلم بمختلف الإمكانيات المادية والبشرية، وتطوير المحتوى التعليمي للمقررات الدراسية بما يتلاءم مع تطبيق التعليم الريادي.
- توفير الآليات والإجراءات التنظيمية الداعمة لمشاركة الطلاب في الأنشطة والمشروعات العملية، والتي يتم من خلالها اكتساب المهارات الريادية والقيادية والإبداعية.

2. مرحلة التنفيذ: وتتضمن:

- تبني الأساليب الإدارية التي تضمن الالتزام بتطبيق برامج التعليم الريادي وتساعد على تطويرها والارتقاء بها وتحقيق أهدافها.
- تحديد برامج التعليم الريادي المقدمة والهدف منها وذلك وفق متطلبات واحتياجات سوق العمل والمجتمع، وكذلك تحديد الأساليب المناسبة لتقديمها بما يسهم في تنمية القدرات العقلية والمهارية للطلاب.
- التعرف على الطلاب ومحاولة الكشف عن قدراتهم ومهاراتهم واستعداداتهم، ووضع الخطط المناسبة لإكسابهم المهارات الريادية والإبداعية.
- وضع الخطط الزمنية لتطبيق التعليم الريادي، بحيث يتضح فيها مجالات برامج التعليم الريادي والفئات المستهدفة والأنشطة المطبقة.

- بناء وتطوير شراكات فاعلة بين المدرسة والمؤسسات الإنتاجية والخدمية بالمجتمع.
- 3. **مرحلة المتابعة والتقويم:** يتم في هذه المرحلة متابعة وتقييم أداء المدارس في تطبيق برامج التعليم الريادي والعمل على تطويرها بشكل مستمر وذلك من خلال:
 - وضع مؤشرات قياس الأداء لكل الأهداف المتضمنة بالخطط التنفيذية.
 - تحديد النواتج التعليمية المستهدفة لكل مؤشر من مؤشرات الأداء لمقارنتها مع النتائج.
 - تحديد فجوات الأداء بين الأداء الفعلي والمستهدف.
- ويتم تقييم الأداء من خلال استخدام: المقارنات المرجعية (Benchmarking) مع المدارس الرائدة، واستخدام بطاقة الأداء المتوازن (BSC)، وإعداد تقارير سنوية عن أداء المدارس في مجال التعليم الريادي.

المراجع العربية

1. إبراهيم، عصام سيد أحمد السعيد. (2015). التعليم الريادي مدخل لدعم توجه طلاب الجامعة نحو الريادة والعمل الحر. مجلة كلية التربية ببورسعيد، (18)، 132-177.
2. ابن دهبش، خالد عبد الله. (2015م-1436هـ) استشراف مستقبل التعليم العام بين الواقع والمأمول. وكالة الوزارة للتخطيط والتطوير الإداري، وزارة التربية والتعليم، تم استرجاعها بتاريخ ٢٣ / ١١ / ١٤٣٦ هـ من: <http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan024057.pdf>
3. أبو سيف، محمود سيد علي. (2016). استراتيجية مقترحة للتربية لريادة الأعمال بالتعليم قبل الجامعي المصري في ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة. مجلة التربية للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية، 2(167)، 11-76.
4. أرناؤوط، أحمد إبراهيم سلمى أحمد (2017). دراسة مقارنة لبرامج تعليم ريادة الأعمال ببعض الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية وماليزيا وإمكانية الإفادة منها في مصر، مجلة التربية المقارنة والدولية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة 3، ع7، 189-303.
5. أمبوسعيدي، عبد الله خميس، والشحيمي، أحلام بنت عامر بن سلطان. (2014). نحو حفز روح المبادرة وريادة الأعمال: التعليم في ضوء منحى العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM). ورقة عمل مقدمة إلى: الندوة الوطنية "التعليم لريادة الأعمال والابتكار"، وزارة التربية والتعليم - مسقط، سبتمبر، 22-24م.
6. البراوي، عبد الكريم جمعة. (2017). واقع التحولات التربوية كمدخل لتحقيق مجتمع المعرفة في فلسطين كما يراه مدراء ومعلمي مدارس التعليم الخاص، مجلة القراءة والمعرفة - مصر، (183)، 207-235.
7. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2002). تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، خلق الفرص للأجيال القادمة. الأردن، عمان: المكتب الإقليمي للدول العربية.
8. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2003). تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، نحو إقامة مجتمع المعرفة. الأردن، عمان: المكتب الإقليمي للدول العربية.
9. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2012). تقرير المعرفة العربي للعام 2010/2011، إعداد الأجيال القادمة لمجتمع المعرفة. دبي: مؤسسة فهد بن راشد آل مكتوم.

10. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة آل مكتوم والمكتب الإقليمي للدول العربية. (2011). تقرير المعرفة العربي 2010/2011 "إعداد الأجيال الناشئة لمجتمع المعرفة"، <http://www.arab-hdr.org/arabic/akr/index.aspx>
11. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم (2016). تقرير مؤثر المعرفة العربي. دبي: دار الغرير للطباعة والنشر.
12. البيلاوي، حسن حسين وحسين، سلامة عبد العظيم. (٢٠٠٧). إدارة المعرفة في التعليم. الإسكندرية: دار الوفاء لعنبا الطباعة والنشر.
13. التبالى، محمد ناجى؛ والسنبلى، عبد العزيز (2017م). معوقات قيام مراكز التعليم المستمر فى الجامعات الحكومية اليمنية بممارسة دورها فى خدمة المجتمع. مجلة العلوم التربوى، جامعة الملك سعود-المملكة العربية السعودية، 29(3)، 325-353.
14. الجرايدة، محمد سليمان والحجرى، حساء حمد محمد. (2015). تطوير أدوار مديرى المدارس فى بناء مجتمع المعرفة فى مدارس التعليم ما بعد الأساسى بسلطنة عمان. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، 36(1)، 11-56.
15. جوهر، دعاء محمود (2017). المتطلبات الادارية لتعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية فى ج. م. ع.، مجلة الإدارة التربوية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، س 4، ع 15، سبتمبر، 559-653.
16. الحسينى، عزة أحمد محمد. (2015). تعليم ريادة الأعمال بالمدرسة الثانوية فى كل من فنلندا والنرويج وإمكانية الإفادة منها فى مصر، دراسات تربوية واجتماعية، 21(3)، 1253-1301
17. الحضرمية، عائشة محمد خصيب. (2018). توظيف وسائل التواصل الاجتماعى فى تحقيق العمل الريادى لمديرى المدارس فى سلطنة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الأصول والإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس.
18. الخضراء، فادية عادل. (2005). تعليم التفكير الابتكارى والناقد: دراسة تجريبية. عمان: ديونو للطباعة والنشر والتوزيع.
19. الذيبانى، محمد عودة. (2012). دور الجامعات السعودية فى بناء مجتمع المعرفة كخيار استراتيجى للمملكة العربية السعودية، مجلة رسالة الخليج العربى، مكتب التربية العربى لدول الخليج، (124)، 153-200

20. الرباعي، ريم علي محمد، والشماسي، ندى حميد (2018) الجهود السعودية في التحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة: برنامج بادر لحاضنات التقنية أنموذجاً، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، مج 24، ع 1، مارس، 76-124
21. الزميتي، أحمد فاروق. (20012) رؤية مستقبلية لتحديث التعليم الثانوي العام في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية التربية، جامعة قناة السويس، مصر.
22. زيدان، عمرو علاء الدين. (2007). ريادة الأعمال القوة الدافعة للاقتصاد الوطنية. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
23. السر، دعاء محمد أحمد (2017). درجة توافر متطلبات التعليم الريادي بالجامعات الفلسطينية بمحافظة غزة وسبل تعزيزها، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة الإسلامية (غزة)
24. السنبل، عبد العزيز عبد الله. (2013). دور تعليم الكبار في التنمية المستدامة وتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة، المؤتمر السنوي الحادي عشر لتعليم الكبار، جامعة عين شمس، القاهرة، أبريل، 2013.
25. سنهجي، عبد العزيز. (2012). التربية الريادية في منظومة التربية والتكوين: من أجل مقاربة منهجية لإرساء الكفايات الريادية. مجلة عالم التربية، المغرب، (12)، 538-546
26. السيد، لمياء محمد أحمد، وإبراهيم، ايمان عبد الفتاح محمد. (2014) سياسات وبرامج التعليم الريادي وريادة الأعمال في ضوء خبرة كل من سنغافورة والصين وإمكانية الاستفادة منها في مصر، دراسات عربية في التربية وعلم النفس - السعودية، (53)، 349 - 275
27. الشعراي، ربي ناصر. (2009). الإبداع في التربية المدرسية في التعليم الأساسي. بيروت: دار النهضة العربية.
28. الشنفري، أسماء بنت علي بخيت عمر (2012). مهارات توظيف نتائج البحوث التربوية في الممارسات الإدارية ودرجة توافرها لدى مديري المدارس الحكومية ومساعدتهم في سلطنة عُمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.
29. الشيخ، فؤاد. (2004). ثقافة الابتكار في منشآت الأعمال الصغيرة في الأردن. المجلة العربية للإدارة - الأردن، (1)، 32-55.

30. ضاهر، مسعود. (2010). **سلطنة عمان أربعون عاما من التنمية المستدامة 1970-2010**. بيروت: دار الفارابي.
31. ضحاوي، بيومي؛ والمليجي، رضا. (2010). **توجيهات الإدارة التربوية الفعالة في مجتمع المعرفة، القاهرة: دار الفكر العربي.**
32. العاني، وجيهة ثابت، إسماعيل، عمر هاشم. (2011). **درجة تمثل السمات الريادية لدى المرأة العاملة في قطاع التعليم بسلطنة عمان، بحث مقدم في المنتدى العربي الأول، دور المرأة العربية في التنمية الإدارية، سلطنة عمان 16-18/11/2011م.**
33. العاني، وجيهة ثابت، الحارثية، عائشة. (2015). **تأثر بعض المتغيرات الديموغرافية على درجة امتلاك طلبة جامعة السلطان قابوس للمهارات الريادية. مجلة العلوم التربوية، جامعة الملك سعود- الرياض، 27 (2)، 249-273.**
34. عبد الحي، رمزي أحمد. (2013). **التربية العربية وبناء مجتمع المعرفة. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.**
35. عبد الهادي، جودت عزت، والعزة، سعيد حسني. (1999). **التوجيه المهني ونظرياته. عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.**
36. عثمان، عبد الرحمن صوفي، عرفان، محمود محمود. (2007). **تحديات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة، المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية (مجتمع المعرفة: التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربي. .. الحاضر والمستقبل)، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، مسقط- سلطنة عمان، المجلد الثاني، ديسمبر، 2-4.**
37. عساف، محمود عبد المجيد رشيد. (2017). **متطلبات إعداد معلم المستقبل الفلسطيني في ضوء مجتمع المعرفة، إربد للبحوث والدراسات - العلوم الإدارية والمالية - الأردن، 19(1)، 97-137.**
38. عليان، ربحي مصطفى. (2012) **اقتصاد المعرفة. الأردن، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.**
39. العمري، فاطمة بنت محاد. (2011). **استراتيجية مقترحة لتطبيق التعليم للريادة في مدارس التعليم ما بعد الأساسي بسلطنة عمان (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.**

40. العنزي، محمد موسى. (2012م/1434هـ). درجة تحقيق إدارات مدارس التعليم العام لمتطلبات مجتمع المعرفة في المدينة المنورة (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
41. العويسي، رجب علي عبيد (2011). الجودة في الإدارة المدرسية: أبعاد ورؤى في تطوير الممارسات. الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي.
42. عيد، أيمن عادل. (2014). التعليم الريادي مدخل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمن الاجتماعي، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، الرياض، المملكة العربية السعودية. سبتمبر 9-11.
43. غنيم، اسامة يوسف (2014). من تعليم الزيادة، ... نحو مجتمع ريادي، دور مؤسسات المجتمع المدني والإعلام في تعميق المفهوم في لبنان، الندوة الوطنية: التعليم لريادة الأعمال والابتكار، مسقط، سلطنة عُمان: 22-24 سبتمبر/ أيلول 2014.
44. القرني، علي حسن. (2009م/143هـ). (متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة" (رسالة دكتوراه غير منشورة)، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية.
45. قطامي، نايفة. (2000). أنماط التفكير. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.
46. الكاف، حفيظ سالم. (2010). درجة توفر متطلبات مجتمع المعرفة في جامعات سلطنة عمان وسبل تطويرها من وجهة نظر القادة الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة اليرموك، الأردن.
47. الكاف، علوية. (2014). اتجاهات طلبة الصف الثاني عشر نحو ريادة الأعمال في مدارس التعليم ما بعد الأساسي بمحافظة ظفار (دراسة ميدانية). ورقة عمل مقدمة في الندوة الوطنية، التعليم لريادة الأعمال والابتكار مسقط، سلطنة عمان. سبتمبر 22-24.
48. كفاي، علاء الدين. (2009). علم النفس الارتقائي سيكولوجية الطفولة والمراهقة. عمان: دار الفكر.
49. الكندي، مياسة بنت عبد الله (2009). تصور مقترح لتحويل مدارس التعليم ما بعد الأساسي (الصفين 11-12) بسلطنة عمان إلى منظمات متعلمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.
50. مبارك، مجدي عوض. (2011). التربية الريادية والتعليم الريادي مدخل نفسي سلوكي. الأردن-إربد: عالم الكتب الحديث.

51. مجلس التعليم. (2017). **التقرير السنوي للتعليم في سلطنة عمان**، مجلس التعليم، سلطنة عمان
52. المحروقية، تونس. (2008). **أخصائي التوجيه المهني على مائدة النقاش. دورية التطوير التربوي**، وزارة التربية والتعليم، سلطنة عمان، (40)، 10-17.
53. المزروعية، أمل بنت مرهون محمد (2014). **تصور مقترح لتفعيل دور الإدارة المدرسية في التعامل مع سلوكيات العمل المضادة للإنتاجية بمدارس التعليم الأساسي في سلطنة عُمان**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الأصول والإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس.
54. مزيد، عمر عطية قنديل. (2014). **دور المؤسسات الأهلية في تعزيز متطلبات مجتمع المعرفة بمدارس وزارة التربية والتعليم بمحافظة غزة وسبل تطويرها** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأزهر، فلسطين.
55. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو. (2005). **تقرير مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة**.
56. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. (2012). **التعليم في الوطن العربي، تقرير المرصد العربي للتربية. عمان: المرصد العربي للتربية**.
57. مهناوي، أحمد غنيمي. (2014). **دور التعليم الثانوي الفني المزدوج في إكساب طلابه ثقافة قيادة الأعمال لمواجهة مشكلة البطالة في مصر. دراسات عربية في التربية وعلم النفس، السعودية، (52)، 313-361**.
58. نافع، سعيد عبده (2018). **نحو رؤية استراتيجية لدور الجامعات في تدعيم ثقافة قيادة الأعمال والتعليم الريادي، المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية، جامعة المجمعة - معهد الملك سلمان للدراسات والخدمات الاستشارية، ع 1، يناير، 5-51**.
59. النصار، انتصار بنت عبد الله بن أحمد. (2016) **دور التعليم الثانوي في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة من وجهة نظر معلمات المرحلة الثانوية في مدينة بريدة** (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، جامعة القصيم
60. نصار، على عبد الرؤوف محمد. (2015). **تفعيل مقومات البحث التربوي على ضوء متطلبات مجتمع المعرفة: رؤية مستقبلية. المجلة العربية لضمان الجودة في التعليم الجامعي- اليمن، (20)8، 91-126**
61. هيئة تقنية المعلومات (2010). **عمان الرقمية. مسقط: المؤلف**.

62. وزارة التربية والتعليم (2007). مشروع البوابة التعليمية لوزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان. موقع البوابة التعليمية استرجع في 15 أغسطس 2018م، من <http://www.moe.gov.om/portal/SiteBuilder/Sites/EPS/Arabic/MOE/portal.aspx>
63. وزارة التربية والتعليم (2011). وثيقة تقييم الخطة الخمسية السابعة 2006-2010. مسقط: المؤلف.
64. وزارة التربية والتعليم (2012) التعليم في سلطنة عمان المضي قدماً في تحقيق الجودة. دراسة مشتركة بين وزارة التربية والتعليم والبنك الدولي: وزارة التربية والتعليم، سلطنة عمان
65. وزارة التربية والتعليم والبنك الدولي. (2013). التعليم في سلطنة عمان (المضي قدماً في تحقيق الجودة)، دراسة مشتركة بين وزارة التربية والتعليم والبنك الدولي. مسقط: وزارة التربية والتعليم.
66. وزارة التربية والتعليم. (2014 أ). التعليم الريادي انطلاقة عصرية لتحقيق جودة التعليم وبناء اقتصاد حيوي، الندوة الوطنية: التعليم لريادة الأعمال والابتكار، سلطنة عمان: مسقط، فندق البستان، سبتمبر 22-24.
67. وزارة التربية والتعليم. (2014 ب). الندوة الوطنية: التعليم لريادة الأعمال والابتكار، مسقط- سلطنة عمان، سبتمبر 22-24.
68. وزارة التربية والتعليم. (2017). التقرير السنوي للمركز الوطني للتوجيه المهني. سلطنة عمان.
69. وزارة التربية والتعليم. (2017). تقييم النظام التعليمي لسلطنة عمان (الصفوف 1 - 12) دراسة مشتركة بين وزارة التربية والتعليم واتحاد المنظمات التربوية النيوزلندية. مسقط: وزارة التربية والتعليم.
70. وزارة التربية والتعليم. (2018). التقرير الوطني في مادة العلوم للصفين الرابع والثامن (الدراسة الدولية في الرياضيات والعلوم (TIMSS 2015)). مسقط: وزارة التربية والتعليم.

المراجع الأجنبية:

71. Arasti, Z., Falavarjani, M. K., & Imanipour, N. (2012). A Study of Teaching Methods in Entrepreneurship Education for Graduate Students. Higher Education Studies, 2 (1), p2.

72. Aronsson. M.(2004). Education Matters-But Does Entrepreneurship Education? An Interview with David Birch. *Academy of Management Learning and Education*, 3(3):289-292.
73. Clason, D. L., & Dormody, T. J. (1994). Analyzing data measured by individual Likert-type items. *Journal of Agricultural Education*, 35(4), 31-35.
74. Dobson, J. A., Jacobs, E., & Dobson, L. (2017). Toward an experiential approach to entrepreneurship education. *Journal of Higher Education Theory and Practice*, 17(3), 57-69. Retrieved from <https://ezproxysrv.squ.edu.om:2110/docview/1926895007?accountid=27575>
75. Dollinger, M. J. (1995). Entrepreneurship. Sydney, Australia: Austen Press.
76. European Commission (2012): Effects and impact of entrepreneurship programs in higher education, a report on field study, European Commission, Brussels
77. European Commission, (2008). Entrepreneurship in Higher Education. Especially in Non-Business Studies. Final Version, March.
78. Gibb, A., & Hannon, P. (2005). Towards the entrepreneurial university. Policy Paper, 3.
79. Hill E. Shane. (2011). *The impact of entrepreneurship education- an exploratory study of MBA graduates in Ireland .thesis for degree of master of business studies*. University of limerick.
80. Hitt, Michael A., Ireland, R., Duane, & Hoskisson, Robert E., (2001), "Strategic Management competitive and Globalization", 4th Ed., South-Western college publishing Thomson learning, U.S.A.
81. International Labor Organization (2009): Supporting entrepreneurship education, a report on the global outreach of the ILO "know about business" program, ILO Office I Geneva.
82. Irwin, D., Seven Ages of Entrepreneurship, *Journal of Small business and Enterprise Development*, 7(3).
83. Isaacs, E., Visser, K., Friedrich, C., & Brijlal, P. (2007). Entrepreneurship education and training at the Further Education and Training (FET) level in South Africa. *South African Journal of Education*, 27(4).
84. Jones, S., & Underwood, S. (2017). Understanding students' emotional reactions to entrepreneurship education. *Education & Training*, 59(7), 657-671. Retrieved from

- <https://ezproxysrv.squ.edu.om:2110/docview/1924492269?accountid=27575>
85. Kawabe, Nobuo ,“Japanese Entrepreneurs In An Historical Perspective”, Paper Presented At The Delphi Conference On Entrepreneurship In Theory And History , (2002).
 86. Kirby, D. A. and Ibrahim, N. (2013): Entrepreneurship education policies in the MENA Region: challenges and opportunities. *American Journal of Entrepreneurship*, 6(2).
 87. Kyrö, P. (2015). The conceptual contribution of education to research on entrepreneurship education. *Entrepreneurship and Regional Development*, 27(9-10), 599. Retrieved from <https://ezproxysrv.squ.edu.om:2110/docview/1757244779?accountid=27575>
 88. Okeke, C. O., & David Gun, F. Y. (2016). Assessment of entrepreneurship pedagogy on entrepreneurship knowledge and entrepreneurial human capital asset: A conceptual model. *Knowledge Management & E-Learning*, 8(2), 243. Retrieved from <https://ezproxysrv.squ.edu.om:2110/docview/1955095059?accountid=27575>
 89. Organization for Economic Co-operation & Development (2008).Tertiary Education for the Knowledge Societ, OECD Thematic Review of Tertiary Education: Synthesis Report, April
 90. Pasi, S. and Leona, B. (2010).Are Teacher teaching for knowledge society? *Teacher and Teaching Theroy and Practic* . 16(1), Feb.
 91. Potinkara, H., Römer-Paakkanen, T., Suonpää, M., & Kiviniemi, S. (2013). Developing passion and risk taking-pedagogy. *Interdisciplinary Studies Journal*, 3(3), 7-18. Retrieved from <https://ezproxysrv.squ.edu.om:2110/docview/1491287023?accountid=27575>
 92. Ruskovaara, E., & Pihkala, T. (2013). Teachers implementing entrepreneurship education: Classroom practices. *Education & Training*, 55(2), 204-216. doi:<http://ezproxysrv.squ.edu.om:2091/10.1108/00400911311304832>
 93. Sandri, S. (2016). The Need for Entrepreneurial Education in Jordan: An Empirical Investigation. *Jordanian Journal of Business Management*, 12(2), 417-435.

94. Sisson, D. A., & Stocker, H. R. (1989). Analyzing and interpreting Likert-type survey data. *The Delta Pi Epsilon Journal*, 31(2), 81-85.
95. Tarling, C., Jones, P., & Murphy, L. (2016). Influence of early exposure to family business experience on developing entrepreneurs. *Education & Training*, 58(7), 733-750. Retrieved from <https://ezproxysrv.squ.edu.om:2110/docview/1807502546?accountid=27575>
96. UNESCO (2005). *Towards Knowledge Societies*. Published by the United Nations Educational, Paris
97. UNESCO (2008). Final report of inter-regional seminar on promoting entrepreneurship education in secondary schools, 11-15 February, 2008, UNESCO Office in Bangkok, Thailand
98. World Economic Forum. (2018). *The Global Competitiveness Index 2017-2018 edition*. Davos: World Economic Forum.
99. Yamakawa, Y., McKone-Sweet, K., Hunt, J., & Greenberg, D. (2016). Expanding the focus of entrepreneurship education: a pedagogy for teaching the entrepreneurial method. *Journal of Business and Entrepreneurship*, 27(2), 19-46. Retrieved from <https://ezproxysrv.squ.edu.om:2110/docview/1814145064?accountid=27575>